A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.26
26 October 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غـــاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد صـــــلاح	(غامبيـــا)
	(نـائب الرئيس)	

خطاب جلالة الملك موشوشو الثاني ، رئيس الدولة في مملكة ليسوتو

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد كنغ (بربـادوس)

السيد بـايه (اثيوبيـا)

السيد غورنيوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

A/44/PV.26 89-64239 (١٦٨١ح(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

خطاب جلالة الملك موشوشو الثاني ، رئيس الدولة في مملكة ليسوتو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة صباح اليوم إلى خطاب جلالة الملك موشوشو الثاني ، رئيس الدولة في مملكة ليسوتو .

اصطُحب جلالة الملك موشوشو الثاني ، رئيس الدولة في مملكة ليسوتو ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، نيابة عن الجمعية العامة ، أن أرحب في الامم المتحدة بجلالة الملك موشوشو الثاني ، رئيس الدولة في مملكة ليسوتو ، وادعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الملك موشوشو الثاني (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن مملكة ليسوتو ، شعبا وحكومة ، وبالاصالة عن نفسي ، يسرني ويشرفني أن أوجه إليكم شخصيا ، سيدي ، وإلى أعضاء الجمعية العامة تحياتنا الاخوية . ونغتنم هذه الفرصة لكي نقدم لكم تهانينا الحارة على توليكم عن جدارة رئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة .

ولا شك لدينا في أن الجمعية العامة ستستفيد استفادة قصوى من حنكتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة وحكمتكم وخبرتكم في اضطلاعكم بمهامكم في إدارة مداولات الجمعية العامة - وهذا دليل رائع على وحدة المجتمع العالمي المؤلف من دول ذات سيادة تربطها مبادئ الحرية والمساواة والاحترام المتبادل . لقد برزتم ، سيدي الرئيس ، لا لانكم ممثل نشط لجمهورية نيجيريا الاتحادية فحسب بل ولانكم ناديتم بالحرية والعدل في كل مكان ولا سيما في قيامكم بالمهام التي اضطلعتم بها بوصفكم رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

كذلك لا يسعنا إلا أن نشيد إشادة خاصة بسلفكم ، السيد دانتي كابوتو وزير خارجية جمهورية الارجنتين السابق ، وذلك للطريقة القديرة والفعالة التي أدار بها مداولات الدورة الثالثة والاربعين .

ونحن إذ نجتمع في هذه السنة الرابعة والاربعين من عمر الامم المتحدة يدنبغي لنا ، مرة أخرى ، أن نعرب عن كل امتناننا لمؤسسي هذه المنظمة على بصيرتهم إذ أعطوا البشرية هذه الهيئة التي أصبحت ضمانا لاستمرار بقاء البشرية ذاته .

وبالتالي ، فإن هذه الفرصة تتيح لنا أن نجدد إيماننا الرسمي الراسخ بالمُثُل النبيلة لميثاق الامم المتحدة ورسالته التاريخية . وهناك عبرة تلقيناها بشكل جماعي وهي أن الالتزام العميق بمبادئ الامم المتحدة وحده سيسمح بأن ندتشل كوكبنا مما يسوده الآن من افتقار إلى الامن وإلى الثقة على صعيد عالمي ، وهو ما سيتيح لالتزامنا أن يقودنا إلى مستقبل مشترك أفضل .

هناك وعي بارز ومتزايد لدى الامم بأن تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، حيثما أمكن ، أمر لازم وشرط مسبق للثقة المتبادلة والامن - بل في الواقع لبقائنا ذاته . فمن الواقع الجلي في تاريخ البشرية أن السلم الفعلي لا الإذعان ، والعدل لا التسلط شرطان ايجابيان لتحقيق تقدم فعلي وتنمية حقيقية . وهما ، بالنسبة لنا ، نحن الامم الصغيرة ، يشكلان أيضا ضمانا ضد ميول الهيمنة لدى الدول الاكبر والاقوى ، التي تجنح في الكثير من الحالات إلى استخدام تفوقها العسكري والاقتصادي لتحقيق مخططاتها لا للحصول على نفوذ متجاوز الحد فحسب ، بل وللتسلط أيضا . وعلينا أن نقضي هذا العقد المتبقي من القرن العشرين مسلحين بعزم قوي على أن نجعل القرن المقبل قرنا من الامل والسلم والتعاون بين جميع دول كوكبنا .

يسرنا أن نلحظ بالتقدير الفعالية المتزايدة للامم المتحدة والدور دائم الاتساع الذي ما زالت تقوم به في النهوض بالتسوية السلمية للمنازعات والتعاون السليم بين الدول والتمسك المستمر بالمبادئ العظيمة لميثاق الامم المتحدة والعمل بها .

ونحن إذ نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين ، نجد أن النداء الصادح للامم المتحدة هو أن تحشد جميع الدول طاقاتها الجماعية من أجل صوغ المصير المشترك للبشرية الذي تحتل فيه مكان الصدارة قيمة الإنسان وكرامته .

فالعالم قد قصّر ، لوقت أطول مما يجب ، دون استجماع القدر الكافي من الإرادة السياسية للشروع في انتهاج استراتيجية فعّالة تعكس مسار الموجة دائمة الارتفاع من التفاوتات فيما بين الامم وفي داخل كل أمة ، والانحطاط المزعج لبيئتنا والمواجهات التي اضعفتنا جميعا ، وكلها تهديدات لمستقبلنا وامننا المشترك .

إنها لحقيقة محزنة ، بل في الواقع وصمة سيئة للضمير الاخلاقي لعصرنا أن نشاهد ، في وقت السلم ، ظروفا قصوى من المعاناة الإنسانية والحرمان اللذين غالبا ما يكونا مقترنين بالصراع المسلح وما يسفر عنه من تخريب . إن الصعوبات الاقتصادية التي ابتليت بها بعض بلداننا لا تزال مستمرة بالرغم من التحسن العام الواضح في أداء الاقتصاد الدولي كما أظهرت الدراسة الاستقصائية الاقتصادية العالمية لعام ١٩٨٩ .

ففي حين توجد بوادر واضحة للانتعاش الاقتصادي في بعض البلدان النامية ، لا تزال بلدان نامية أخرى تعاني من تدهور مستمر في دخول أفرادها ، وهذا ، بالتالي ، يجعل من الضروري المطالبة بإجراء مراجعة كبرى للنظام الاقتصادي العالمي . فالبلدان النامية تشعر بالقلق دوما إزاء أسعار السلع الاساسية ، وإزاء الاختلالات الناجمة عن تدفق رؤوس أموالها إلى الخارج نتيجة لسداد ديونها ومتطلبات الاقتصادات المتقدمة ، من جهة ، وما سببته الاستثمارات الحقيقية الضئيلة للغاية للبلدان المتقدمة في البلدان النامية ، من جهة أخرى . وهكذا ، تعرقل البيئة الاقتصادية غير المواتية الإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار في بلداننا عرقلة خطيرة للغاية ، تلك البيئة التي اتسمت بمديونية خارجية هائلة تصل اليوم إلى مرحلة الازمة ، وبتدني أسعار السلع الاساسية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وزيادة النزعات الحمائية لدى البلدان المتقدمة .

إن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست راكدة عند ما هو أقل من نصف الارقام المستهدفة المقبولة دوليا فحسب ، بل وقد بدأت تتناقص ، بالاسعار الحقيقية . كما تظهر الاوضاع النقدية ميلا صوب عدم الاستقرار مع وجود أسعار صرف غير متوائمة . كل هذه العوامل اسفرت عن عملية نقل للموارد ، على نحو غير موات ، من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية مأساوية بالنسبة للبلدان النامية .

إن أزمة الدين الخارجي التي وصلت الآن إلى أبعاد سياسية واقتصادية خطيرة ، قد تجلت للعيان بوصفها أحد العراقيل الاساسية في طريق النمو والتنمية في بلداننا .

لذا ، تناشد المجتمع الدولي - ولا سيما البلدان الدائنة - حل هذه الازمة بروح من المسؤولية المشتركة . إن البلدان النامية ، إذ تطالب بتخفيف ملموس يأتي في الوقت المناسب للدين الخارجي ونفقات خدمته ، ترحب أيضا بتدفق كبير لموارد مالية جديدة واستثمارات حقيقية تتماشى واحتياجاتها الاقتصادية .

بيد أن استجابة المجتمع الدولي لمسألة الدين كانت مشجعة حتى الآن . فقد شرع في القيام بسلسلة من الإجراءات العلاجية منها البرنامج الخاص للمساعدة التابع للبنك الدولي ، ومؤسسة التكيف الهيكلي المعززة من قبل صندوق النقد الدولي ، والتفاهية الخامسة لبنك التنمية الافريقي .

لقد قام رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة التاسع الذي عقدوه في بلغراد هذا العام بتقديم مقترحات محددة واسعة النطاق تتعلق بمجالات يمكن للمجتمع الدولي أن يزيد تعاونه فيها صوب درء خطر المديونية الخارجية . وهذه المقترحات جديرة ببحثنا الجاد ، لانه في الاقتصاد العالمي المتكافل ، تصبح للاتجاهات السلبية التي اشرت إليها آثار عكسية - في المدى الطويل - على جميع البلدان متقدمة ونامية على حد سواء .

لقد قررت البلدان الافريقية ، من جانبها ، أن تعتمد نهجا إقليميا إزاء مسألة الديون عن طريق عقد مؤتمر دولي معني بالديون الافريقية . ويحدونا الامل في أن يتمخض هذا المؤتمر عن وضع استراتيجية حاسمة لحل هذه المشكلة وتوافر الغوث الذي تحتاج إليه اقتصاداتنا المثقلة بالديون أشد الحاجة .

إن حكوماتنا ، بإصرار حازم على تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ ، والرامي إلى انتشال بلداننا من الركود الاقتصادي ، لن تألو جهدا ولن تضيع أي وقت في البدء فعلا وعلى نحو نشط في برامج التكيف الهيكلي التي اقترحها شركاؤنا في مجال التنمية وايدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوصفها خطوة حاسمة صوب إعادة الإعمار الاقتصادي ، على أن تكون تلك البرامج مقترنة بالمبادرات والبدائل التي تتطلبها

أوضاع بلد معين . لكن علينا أن نتوخى الصراحة التامة مع بعضنا البعض . فهذه البرامج التكيفية لن تنجح إلا إذا أدرك شركاؤنا في التنمية بل واعترفوا بأن عليهم هم أيضا القيام بتكيفات مقابلة .

فنحن ، في حين نعلن ثقتنا في تدابير التكيف الهيكلي هذه نرى أنه كيما تخدم احتياجات بلداننا على أفضل وجه ، لا بد من إعادة تنقيح تلك الوصفات التي وضعت في الخارج ، بادراك تام للظروف المميزة السائدة في كل بلداننا على اختلافها . وبهذه الطريقة فقط ، يمكن أن تغطي هذه التدابير على نحو فعال الشواغل الانمائية برمتها في بلداننا .

إن إعلان كراكاس الوزاري إذ يشير إلى برامج التكيف الهيكلية المتشددة التي يوصي بها الآن بالنسبة لافريقيا والعالم النامي ، ينص على ضرورة مراجعتها والاستعاضة عنها ببدائل أخرى أكثر ملاحية يمكن أن تأخذ في الاعتبار الظروف والحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لافريقيا . وقد اشترطت الجمعية العامة ، بين جملة أمور ، خلال استعراض وتقييم برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، في دورتها الرابعة والثلاثين ، آخذة في الاعتبار أن الحكومات الافريقية لها دور رئيسي تضطلع به في تصميم برامج التكيف الخاصة بها وتنفيذها ، ضرورة قيام تلك الحكومات بزيادة جهودها في السعي لإيجاد إطار عملي ونظري صالح لبرامج التكيف الهيكلي الاقتصادي تماشيا مع الاهداف والاستراتيجيات الإنمائية طويلة المدى على الاصعدة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية .

لقد عملت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بسرعة فائقة على الشروع في البحث عن إطار افريقي بديل لبرامج التكيف الهيكلي . ويؤكد الإطار البديل الذي توصلت الحكومات الافريقية إلى وضعه الآن والذي يحظى بقبولها بصفة عامة ، على أن برامج التكيف - وإن كانت تهدف إلى إحداث تحول أساسي في الاقتصادات الافريقية - فإنها ستولي الاهتمام اللازم للاوضاع الاقتصادية المحددة لكل بلد والاولويات الإنمائية الوطنية له . وأهم ما في الامر ، أن هذه البرامج ستكون مصممة بحيث يُدمج في بنيتها البعد الإنساني دون أن يكون هناك أثر عكسي على المجموعات الواهنة من مجتمعاتنا .

إن البلدان الافريقية عاقدة العزم حقا على أن تمسك بأنفسها زمام مصائرها الإنمائية ، وكل ما تحتاج إليه هو أن تتلقى الدعم والمؤازرة اللازمين والملائمين من شركائها الدوليين في التنمية .

لقد أصبحت مسألة البيئة وضرورة الحفاظ على التوازن الايكولوجي العالمي من القضايا الرئيسية المطروحة على المجتمع العالمي . إن مشكلة البيئة مشكلة معقدة ذات تشعبات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

وأزمة البيئة في البلدان النامية أزمة حادة فعلا . فهي مسألة بقاء بالنسبة لما يقرب من بليون نسمة يعيشون في تلك البلدان التي ليس في مقدورها القيام بأي شيء نظرا لأوضاعها الاقتصادية . فالحماية الفعالة للبيئة لا يمكن - من الناحية الواقعية - أن تتوافر في حالات الحرمان الإنساني لأن الموارد المالية وغيرها من الموارد المحدودة بالفعل لا يمكن أن توجه إلا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

لذلك ، هناك حاجة للتعاون الدولي من أجل أن ندسق جميع جهودنا ونوقف تدهور تراثنا المشترك أي البيئة . ولا يمكن تحقيق نجاحات في هذا الجهد الدولي الملح والعاجل إلا إذا قامت البلدان الصناعية المتقدمة بتقديم كل المساعدة الضرورية - مالية وتقنية - للبلدان النامية نظرا لأن هذه البلدان الأخيرة ما زالت تفتقر الوسائل اللازمة .

وفي الوقت ذاته ، نحث على عدم مضاعفة هذه المشاكل البيئية الملحة والخطيرة بالفعل ، بفرض شروط غير مواتية في منح القروض وفي غير ذلك من سياسات التعاون الاقتصادي التي تضعها البلدان المتقدمة النمو . فلا بد من الاعتراف بأن المشاكل البيئية ليست فقط نتيجة لإهمال البلدان النامية أو افتقارها إلى الخبرة بل هي أيضا نتيجة لتنمية لا مبالية انتهجتها البلدان الصناعية وتلوث ولّدته تلك البلدان . ومن ثم ، تقع المسؤولية الاساسية عن حل تلك المشكلة على عواتق تلك البلدان .

إن إلقاء النفايات السامة النابعة من البلدان الصناعية في بلدان ما يسمى بعالمنا الثالث قضية أخرى مثار قلق واستياء بالغين وقد نددت بها عمليا كل الحكومات في العالم النامي .

ومن دواعي القلق حقا أن تجد البلدان الصناعية ، مع ما لديها من تكنولوجيا وغير ذلك من وسائل المعالجة والتخلص على الوجه الأكمل من النفايات ، من المناسب لها أن تنقل هذه المواد والنفايات الى البلدان النامية ، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج مباشرة وبعيدة المدى لا حصر لها على البيئة وصحة الانسان . فمن الظلم الصارخ أن تفرض على سكان بلداننا الأخطار الصحية وغيرها ، لانها ، ببساطة ، بلدان لا توجد لديها بعد قوانين للتحكم في التخلص من مثل هذه النفايات وحظرها . ومن غير الأخلاقي أن تقوم البلدان الصناعية بالتعدّي على حقوق الشعوب الفقيرة في البلدان النامية لمجرد أن استنكار الرأي العام في حالة الأخيرة ليس في شدة وصراحة الرأي العام في البلدان الصناعية . إننا نناشد البلدان الصناعية أن تحترم حق البلدان النامية في بيئة نظيفة وصحية .

والأمم المتحدة أفضل محفل مناسب لحل هذه المشاكل البيئية بطريقة ناجعة .

ولقد كان اعتماد الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين للقرار المعنون "مسؤولية الدول عن حماية البيئة : منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات والنفايات السمّية والخطرة ، والتخلص منها وما ينشأ عنه من تراكم ، مما يضر البلدان النامية بوجه خاص" ، بمثابة اعتراف من هذا المحفل العالمي بدوره في مكافحة هذه المشكلة الخطيرة التي يطرحها التدهور البيئي وحماية السكان المتضررين على كوكبنا المشترك .

سيشهد عام ١٩٩٢ الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمؤتمر استكهولم المعني بالبيئة . وأملنا الوطيد هو أن تتصف تلك المناسبة ، على النحو الواجب ، بتجديد الالتزام الدولي لجعل هذا العالم مكانا آمنا للجميع .

إننا نجتمع اليوم بإزاء خلفية مناخ عالمي بازغ من السعي الجاد صوب السلم ونزع السلاح وإزالة التوترات الدولية - وذلك ما يمثل تغيرا لمواقف التنافس القديم والمواجهات بين الشرق والغرب التي اتصفت بها العلاقات الدولية طوال السنوات الأربعين الماضية .

فالآن يحل ضبط النفس والتوافق المتبادل ، وتعزيز الجهود سعيا الى السلم والأمن لجميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، محل التمذهب ثنائي القطبين الذي عرفه القرن العشرون .

إن التقارب الذي توصلت اليه الدولتان العظميان وخاصة في مجال مفاوضات نزع السلاح والآثار التي ترتبت عليها وأدت الى حسم الصراعات الاقليمية ، قد حسّنت المناخ السياسي الدولي تحسينا كبيرا .

وفي حين نعرب عن ترحيبنا بنسمات تخفيف حدة التوترات العالمية هذه ، مازلنا نشعر بالقلق والتشكك إزاء الخطر الماثل دائما الذي يهدد أمن الدول الصغيرة وبقاءها . ونود أن نرى اهتماما أكبر من جانب الأمم المتحدة بالشواغر المشروعة للدول الصغيرة والتوصل في النهاية الى نظام دولي تعززه صكوك مناسبة تكفل صون حقوق هذه البلدان وسيادتها .

ومما يستحق اهتماما خاصا من جانب هذا المحفل الحالة السيئة للدول الصغيرة والقيود التي تتصف بها تلك المسألة والتي يزيدها تعقيدا ، كما في حالة ليسوتو ، الموقع الجغرافي غير المواتي وإمكانية عزلتها بتأثير جارة قوية . لذا ، نناشد المجتمع الدولي أن يعبئ جهوده لدعمنا ومساعدتنا فيما نبذله من جهود سعيا الى اقامة اقتصادات وطنية تنبني على أساس من الاعتماد على الذات ، وتتوافر لها مقومات البقاء والنمو . فهذه الجمعية وحدها يمكنها ضمان استقلال وسيادة الدول الصغيرة ؛ وهنا فقط يمكننا الاتصال بالدول الأكبر على أساس من المساواة والحرية والاحترام المتبادل .

في الجنوب الافريقي هناك امكانية متزايدة لتحسين الحالة السياسية العامة والخروج من محنة الصراع الدموي الطويل في سبيل تقرير المصير . لقد هبت أنسام الحرية أخيرا مؤذنة ببزوغ فجر جديد على ناميبيا .

على الرغم من الأحداث المفجعة التي وقعت في نيسان/ابريل الماضي عندما بدأ المجتمع الدولي ، من خلال الأمم المتحدة ، في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، هناك ،

لحسن الحظ ، اعتراف متجدد بأن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقلال لناميبيا .

ومن ثم ، من الضروري بمكان أن يكون هناك امتثال كامل لأحكام خطة التسوية وأن تفي جميع الأطراف المعنية بالتزاماتها حتى يتمكن شعب ناميبيا من تقرير مستقبله دون أية عقبات .

لقد ازددنا تفاؤلا بنجاح خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا نظرا لما اتصف به فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال من إنكار للذات وتفان في أداء الواجب وأمانة مهنية وتجرّد في سلوكه سعيا الى جهد مشترك نقوم به جميعا لتحقيق الاستقلال لناميبيا عن طريق إجراء انتخابات حرة ومنصفة في المستقبل القريب .

نحن نؤمن إيمانا راسخا ، أنه بسبب حجم اقليم ناميبيا وتعقُّد الحالة على أراضيه ، فإن المستوى المتوخى أصلا لقوة فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وهو ٥٠٠ ٧ فردا ، مازال اقتراحا عمليا وواقعيا .

فقد برهنت أحداث العنف التي وقعت مؤخرا في ناميبيا بوضوح على أن مهمة صون السلم وعدم التحيز أثناء فترة الانتقال ، ولاسيما أثناء إجراء الانتخابات نفسها ، ستكون مهمة شاقة حقا . لذلك ، فمن الأهمية بمكان أن تتناسب الموارد التي توضع في متناول الأمين العام لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا مع ضخامة هذه المهمة ومع الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على استقلال ذلك البلد . ونحن نناشد مجلس الأمن أن يتوصل الى الإجماع بشأن هذه القضية لكي يكفل تعزيز قوة فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وزيادته إذا لزم الأمر .

ونحن نعرب عن تهانينا الحارة لجميع البلدان التي أدت مبادراتها بطريق مباشر أو غير مباشر ، الى تسهيل البدء في عملية التسوية . ولا يسعنا إلا أن نشيد أيضا بالأمين العام لتصميمه الذي لا يحيد على أن يرى ناميبيا وقد حصلت على الاستقلال في إطار خطة الأمم المتحدة ، ذلك التصميم الذي ظل مصدر قوة لخطة التسوية ودعامة لها .

تماشيا مع سياستنا القائمة منذ أمد بعيد على مبدأ معارضة الفصل العنصري ، مازالت مملكة ليسوتو تطالب بالإزالة الكاملة والعاجلة لذلك النظام ، وإقامة جنوب افريقيا يسودها العدل والديمقراطية ، مع كفالة حقوق وفرص متساوية لجميع مواطنيها . واسمحوا لي أن أحيط هذه الجمعية علما بأن مملكة ليسوتو ، شعبا وحكومة ، ترى أنه لا يمكن إصلاح الفصل العنصري ؛ بل يجب أن يزال ويجتث من جذوره . ونحن مدينون لآباءنا المؤسسين بمواصلة القول بأنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تمييز بين مواطنينا ؛ كما أننا مدينون ، كحكومة لجميع الشعوب السوداء ، بما فيها شعب ليسوتو ، بالانضمام ، بكل ما في وسعنا ، الى العمل في سبيل هذه القضية المشتركة .

هناك تطورات مشجعة تأخذ مجراها في جنوب افريقيا هي : نمو الحركة الديمقراطية الشعبية في الداخل ؛ وزيادة توافق الآراء ، حتى فيما بين السكان البيض ، بأن الفصل العنصري نظام غير ذي موضوع ويضر بالاقتصاد العام وبالتنمية في جنوب افريقيا والجنوب الافريقي على السواء ، وهذه كلها مؤشرات ينبغي أن تحظى بالدعم الواجب والاهتمام . وكيما تؤتي هذه المؤشرات الواعدة ثمارها ، يحدونا عظيم الأمل بأن تتخذ سلطات جنوب افريقيا خطوات حاسمة وعاجلة لإعادة الحق غير القابل للتصرف لكل شعب جنوب افريقيا في المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية لبلده . وفي هذا الصدد ، مازال الإفراج عن السجناء والمحتجزين السياسيين ، ورفع الحظر المفروض على المنظمات السياسية ، والسماح بعودة المنفيين الى أرض وطنهم ، هي الشروط الاساسية التي لا غنى عنها .

لفترة طال أمدها ، ظلت سلطات جنوب افريقيا غير مكترثة للنداءات المشروعة الداعية الى إحداث تغيير ديمقراطي في ذلك البلد . وقد أدى ذلك ، بين جملة أمور ، لا الى المعاناة الشديدة والخسائر الجسيمة في الأرواح فحسب ، بل وإلى فرض الجزاءات التأديبية من جانب المجتمع الدولي .

ومع ذلك ، نود القول بأن الأساس المنطقي والتبرير المعنوي لفرض الجزاءات الاقتصادية وغيرها على جنوب افريقيا ، يجب أن يؤخذ فيه بعين الاعتبار موقع ليسوتو

ووضعها الجغرافي/السياسي الفريد ، والآثار الضارة التي يمكن أن تترتب على اتخـــاذ تلك التدابير بالنسبة لاقتصادنا .

وفي هذا السياق ، لا يسعنا إلا أن نناشد مجتمع الأمم النظر بعين العطـــف والتقدير الى وضعنا الخاص ، والحاجة الماسة الى تأميننا وسائر جيراننا في جنـــوب افريقيا من التعرض للمعاناة الصارخة التي قد تنجم عن تشديد الحملة لفرض الجزاءات .

تؤيد ليسوتو كل التأييد جميع المبادرات الرامية الى إيجاد حل تفاوضي للحالة في جنوب افريقيا ، وتتعهد بأن تواصل القيام بدور بناء في هذا الاتجاه . ولا تشعر ليسوتو بالقلق تجاه الحالة الراهنة وحدها ، بل وتجاه المستقبل أيضا . فنحن نود أن نشهد بزوغ جنوب افريقيا مختلفة تحترم مبادئ حسن الجوار وتراعيها ، وتعامل جميع مواطنينا معاملة الند للند ، بغض النظر عن العرق واللون ، ونود أن نشهد بزوغ جنوب افريقيا جديدة تحترم سيادتنا على أراضينا وسلامة أراضينا .

إننا ، إذ نتناول مسألة الفصل العنصري ، نتذكر المحنة الدائمة التي يعانيها اللاجئون والمشرَّدون في الجنوب الافريقي . ويظل التزامنا بجميع اتفاقيات هذه الهيئة ثابتا لا يتزعزع .

ونحن نأمل صادقين أن يواصل المجتمع الدولي السعي لإيجاد الوسائل والسبل الكفيلة بتنفيذ تعهداته فيما يتعلق بمحنة اللاجئين والمشردين في الجنوب الافريقي ، وخاصة فيما يتعلق بمسائل تشاطُر الأعباء وتقديم المساعدات لجميع بلدان الجنوب الافريقي .

لقد فتح تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا آفاقا جديدة لعودة السلام الى انغولا . ونحن نرحب بالتوقيع على اتفاقيات نيويورك التي تعزز مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لانغولا . كما نرحب باتفاقي لواندا وغبادوليت اللذين يشكلان إطارا عمليا لإجراء المصالحة بين حكومة جمهورية أنغولا الشعبية ومنظمة يونيتا . ونأمل أن يتسنى - بممارسة الارادة السياسية والتصميم والمرونة والاستعداد للتوفيق بين الجانبين - التغلب على الصعوبات التي نشأت منذ توقيع هذين الاتفاقين .

ويصدق هذا أيضا على جمهورية موزامبيق الشعبية التي تستحق دعم هذه الهيئة الكامل لجهودها الحالية لتطبيع الحالة في ذلك البلد من خلال السلم والمصالحة .

وإننا نعترف بما يقوم به شعب الصحراء الغربية من سعي متواصل الى ممارسة تقرير المصير والحصول على الاستقلال . وتؤيد مملكة ليسوتو وتشجّع جميع تحركات السلام التي يقوم بها جميع أطراف النزاع لتحقيق هذا الهدف . ونحيي الجهود التي يبذلها رئيس منظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة لدورهما المساعد في إنجاز خطة التسوية .

لم يحدث من قبل في التاريخ المعاصر أن اكتسبت تسوية المنازعات بالطرق السلمية مثل ما بات تتمتع به من اهتمام في العلاقات الدولية . ولذا فإن استمرار سير الحالة في الشرق الأوسط في الاتجاه المعاكس لهذه الاتجاهات التقدمية أمر يدعو الى أشد القلق .

إن السلم في تلك النطقة لن يستتب إلا إذا أبدت الأطراف في النزاع القدر الكافي من الإرادة السياسية والمرونة لكي يواجهوا حقيقة القرارات الصعبة التي يتعين عليها اتخاذها لصالح السلم والاستقرار . وتبين الخبرة المستفادة من اتفاقيات كامب دافيد بوضوح أن إحلال السلم في الشرق الأوسط أمر ممكن .

ونحن نؤكد من جديد تأييدنا لعقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط للنظر في جميع جوانب المشكلة في تلك المنطقة بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .. ولدينا اقتناع راسخ بأن هذا المؤتمر من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق المصالحة بين شعوب الشرق الأوسط عن طريق التوصل الى صيغة سلمية تهدف الى تحقيق الاعتراف المتبادل بين الأطراف بسيادة كل جانب وسلامة أراضيه ، وكذلك تأييد مبدأ حق تقرير المصير .

بحدوث الانتفاضة ، وإعلان قيام دولة فلسطين الجديدة ، اكتسبت قضية فلسطين ، وهي لب مشكلة الشرق الأوسط ، طابعا ملحا جديدا . فالشعب الفلسطيني ككل شعب آخر من شعوب الشرق الأوسط ، له الحق في الاستقلال والعيش في وطن يتمتع بالسيادة . ولهذا ، لا مناص للأمم المتحدة من أن تبذل كل جهد لضمان أن تحتل الأمة الفلسطينية مكانها الصحيح كعضو كامل العضوية في مجتمع الأمم .

وهناك بُعد آخر لمشكلة الشرق الأوسط نُذكِّر به دائما ويتمثل في الحالة المفجعة الناجمة عن الحرب بين الاخوة في لبنان . وينبغي أن يكون قد بات واضحا بجلاء للأطراف المتحاربة الآن أنه ليس ثمة حل عسكري لذلك النزاع الذي نشهد في سياقه يوميا الخسائر في الأرواح الغالية والتدمير للممتلكات . ونحن نؤيد المبادرات السلمية التي يجري ترتيبها حاليا من أجل إيقاف العمليات القتالية هناك والعمل على إيجاد

تسوية تقوم على التفاوض وإجراء مصالحة حقيقية . وفي هذا الصدد نحيي بصفة خاصة الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ، والأمين العام للأمم المتحدة .

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا الكبير لاستكمال انسحاب القوات العسكرية السوفياتية من أفغانستان في ١٥ شباط/فبراير من هذا العام ، طبقا للاتفاقيات التي أبرمت في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وقد برهن الاتحاد السوفياتي ، بموافقته على سحب قواته من أفغانستان على ارادته السياسية وعزمه على الإسهام الإيجابي في التوصل الى حل شامل للمشكلة الأفغانية وتهيئة الظروف لإرساء السلم والأمن في المنطقة . ومع ذلك ، أليس من دواعي السخرية أن ذلك البلد مازالت دماؤه تنزف من جراء الحرب الدائرة بين الأشقاء حتى بعد انسحاب القوات السوفياتية ؟ في اعتقادنا أنه يمكن النهوض بقضية استعادة السلم في أفغانستان ، على أحسن وجه ، لا باستمرار تدفق الأسلحة من الخارج مما يزكي نيران الصراع ، ولكن بإجراء حوار بين الأفغان يفضي الى وقف العمليات القتالية والتفاوض حول مستقبل مشترك من الامل والاخوّة لشعب أفغانستان .

تواصل مملكة ليسوتو تقديم تأييدها للمبادرات الاقليمية والدولية الرامية الى التوصل الى حلول سلمية ودائمة لمسألة كمبوتشيا ، ولاسيما لاجتماعي جاكرتا الاول والثاني غير الرسميين اللذين عقدا في تموز/يوليه ١٩٨٨ وشباط/فبراير ١٩٨٩ على التوالي . والاجتماعات التالية بين الأطراف المعنية .

ونحن نرحب ، بالمثل ، بقرار بلدان عدم الانحياز بتشكيل لجنة معنية بكمبوتشيا مؤلفة من ١٣ بلدا ، ونرحب بالجهود الجديرة بالثناء التي بذلها ١٩ بلدا من بينها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الذي اجتمع في باريس في نهاية تموز/يوليه من هذا العام بهدف التوصل الى حل لمشكلة كمبوتشيا . وفي حين نأسف للجمود الذي أصاب مؤتمر باريس ، إلا أن ذلك ينبغي أن يقوي من عزم المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لتحقيق التوصل النهائي للتسوية السلمية . ونحن نعتبر أن تلك الجهود والمبادرات تكمّل وتعزّز بعضها البعض ، كما أنها تشكّل إسهاما هاما في التوصل الى تسوية شاملة لهذه المشكلة .

وإن تعهد الحكومة الفييتنامية في نيسان/ابريل ١٩٨٩ بسحب بقية قواتها من كمبوتشيا في نهاية أيلول/سبتمبر من هذا العام دون قيد أو شرط من شأنه ، إذا عززته تدابير للتحقق مقبولة دوليا ، أن يزيل إحدى العقبات الأساسية ويوفر فرصا قوية لتحقيق السلم في ذلك البلد .

فعلى عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أدبية ، لا من أجل وقف الحرب فحسب ، بل بدعم ومساندة التوصل الى تسوية سياسية مرضية داخليا تكفل تضميد جراح كمبوتشيا الناجمة عن حرب الهند الصينية ، وممارسات الإبادة الجماعية للماضي القريب وظروف الاحتلال الأجنبي التي يتعذر الدفاع عنها .

كذلك ، لا ينبغي أن تتراخى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال السلم والمصالحة والحوار في شبه الجزيرة الكورية .

ونحن إذ ننادي بإعادة توحيد كوريا على وجه السرعة ، نحث الطرفين أيضا على عمل كل ما يمكن للنهوض بتعزيز الثقة المتبادلة واعتماد تدابير لبناء الثقة . إن تخفيف حدة التوتر والمواجهة العسكرية هو الشرط المسبق الضروري لتحقيق التوحيد السلمي على الدوام ، ويتطلب ذلك إبداء الإرادة السياسية من الجانبين . وقد شعرنا بالرضا حقا للجهود التي يقوم بها الشعب الكوري لتحقيق وحدة وطنه عن طريق الحوار والمشاورات المتبادلة .

إلا أن شعب كوريا لا ينبغي أن يحرم في فترة الانتقال ، من حقه في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ، حتى كأمة مقسمة . وحكومة ، ليسوتو ، مسترشدة بمبدأ عالمية الأمم المتحدة ، على استعداد لتأييد حصول شطري كوريا على عضوية الأمم المتحدة ، إذا ما رغبا في ذلك .

منذ أكثر من ٣٥ عاما ، شكلت هذه المنظمة قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لتهيئة أفضل الظروف التي تتيح الحل السلمي لمشكلة قبرص . ويؤسفنا أنه تعذر - بعد مرور كل ذلك الوقت - تحقيق التسوية التفاوضية لجميع جوانب المشكلة القبرصية .

ان مملكة ليسوتو مازالت ترحب بجهود الامين العام في النهوض بمهمة المساعي الحميدة التي أناطها به مجلس الامن وتؤكد دعمها لتلك الجهود . ونحن نرحب ، بشكل خاص ، بالمحادثات المباشرة التي بدأت ، في آب/أغسطس عام ١٩٨٨ ، برعاية الامين العام ، بين رئيس جمهورية قبرص ورئيس الطائفة القبرصية التركية . ونأمل مخلصين أن يتعاون الطرفان تعاونا كاملا مع الامين العام في محاولته الاخيرة بإظهار المرونة الضرورية والنية الحسنة .

ونحث كلا الطرفين على النظر في اتخاذ خطوات أخرى بالتعاون مع موظفي الامم المتحدة ، بغية الاقلال من تكرار أحداث العنف ، وعملا على خلق جو يفضي الى اجراء حوار سلمي يمكن أن يوصل الى نتائج . ان ليسوتو تؤيد المقترحات الداعية الى إزالة الطابع العسكري من قبرص ، وعقد مؤتمر دولي ، تحت رعاية الامم المتحدة ، للنظر في الجوانب الدولية للمشكلة القبرصية . ونحن على اقتناع بأن الانسحاب الفوري لكل القوات الاجنبية من قبرص يظل أساسا جوهريا للوصول الى حل عادل وسريع للمشكلة ولاستعادة وحدة ذلك البلد ، وسيادته وصون سلامته الاقليمية .

اننا نشهد التطورات العامة الجارية في أمريكا الوسطى ، وما تتصف به من العمل على اسباغ الديمقراطية وتحقيق الانسجام السياسي والسعي الصادق صوب السلام ، ونرى أنها تهدف الى تعزيز الامن والتنمية في تلك المنطقة . إن مملكة ليسوتو مقتنعة بأن الاحترام الصارم لحق الشعوب في تقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ووقف جميع الضغوط والتهديدات والاعمال العدائية ضد الدول ذات السيادة تشكل الارضية الجوهرية لارساء السلام وتحقيق التنمية والديمقراطية في أمريكا الوسطى .

ان اتفاقيات السلام التي أبرمها مؤخرا رؤساء دول أمريكا الوسطى في هندوراس تشكل إسهاما رئيسيا في السعي الى سلام دائم وثابت في المنطقة . ونحن نناشد كل الحكومات أن تحترم ارادة شعوب أمريكا الوسطى المتجهة الى تنفيذ الخطة المشتركة لاستعادة السلم في أمريكا الوسطى ، وندعوها الى الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يهدد استكمال هذه العملية .

وفيما يتعلق بمسألة فوكلاند/مالفيناس ، لنا أمل وطيد في أن تتوصل الأرجنتين والمملكة المتحدة ، في النهاية ، الى حل يقبله الطرفان على أساس قرار الجمعية العامة بشأن ذلك الاقليم . ويجب أن يُقدم الى كلا البلدين كل دعم في جهودها الحالية ومبادراتهما الرامية الى البحث عن حل سلمي لخلافاتهما .

بينما يتوجه العالم خارجا من مسارات المجابهة ويخلص نفسه من المنازعات الاقليمية ، يليق بنا جميعا أن نوطد ونسرّع عملية تخفيف التوتر الدولي وذلك بأن نعطي زخما جديدا للتطورات الايجابية الجارية بغية تحويل السيوف الى محاريث . وبالرغم من التطورات الايجابية التي شهدناها في مجال نزع السلاح في السنوات الاخيرة ، مازال العالم مهددا بالترسانات النووية الهائلة التي مازالت حيث هي على أرض كوكبنا والتي يجري تحسينها ، وزيادتها وتحديثها .

ان مملكة ليسوتو قد أسعدها التقدم المحرز في المفاوضات بين قوتي الشرق والغرب العظميين والتي أسفرت عن عقد معاهدة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي بشأن ازالة القذائف المتوسطة والاقصر المدى - أي معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF) - والاتفاق ، من حيث المبدأ ، على تخفيض ترسانتهما الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . وأملنا أن تكون هذه الاتفاقات استهلالا لعملية من الازالة الشاملة لهذه الاسلحة وأن تنخرط في هذه الجهود الايجابية أيضا جميع الدول التي بحوزتها أسلحة نووية ولا تراودنا أية أوهام تصور لنا المفاوضات المؤدية الى تلك الازالة الشاملة للاسلحة النووية ستكون سهلة .

ان الاتفاق الاخير بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي على استئناف المفاوضات حول فرض حظر على التجارب النووية والمبادرة التي أخذتها اندونيسيا ، وبيرو ، وسري لانكا ، والمكسيك ، ويوغوسلافيا بالدعوة الى عقد مؤتمر تعديل اتفاقية الحظر الجزئي على التجارب النووية بين الدول الاطراف في الاتفاقية الموقعة عام ١٩٦٣ ، بغية تحويلها الى معاهدة حظر شامل ، يشكلان كلاهما إسهاما مهما في تقدم الامن الدولي وعملية نزع السلاح . وأملنا أن يستكمل مؤتمر نزع السلاح هذه

الجهود بأن يشرع فورا في اجراء مفاوضات للتوصل الى ابرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية تكون ملزمة لجميع الدول ، وذلك حتى يمكن ايقاف التصعيد في سباق التسلح النووي وعكس مساره وخفض خطر الحرب النووية .

مازالت ليسوتو مؤيدة للمبادرات الفردية والاقليمية الرامية الى إقامة مناطق خالية من السلاح النووي في أجزاء مختلفة من العالم ، وتنظر الى هذه المبادرات كاستراتيجية ذات صلاحية لمنع انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان الانسانية تواقة للتخلي عن أسلحة الدمار الشامل نووية كانت ، أو كيميائية ، أو بيولوجية . ان الاهتمام الفائق من جانب أغلبية الدول بحضور المؤتمر الدولي حول منع الأسلحة الكيميائية واختتام أعماله بنجاح بباريس في كانون الثاني/ يناير من هذه السنة ، بحضور جميع الدول الأطراف في بروتوكول جنيف الموقع سنة ١٩٢٥ ، وسائر الأطراف الأخرى المعنية ، كان شهادة على رفض الانسانية لترسانات الموت والدمار الشامل هذه .

اننا إذ نجتهد في خلق عالم خلو من الأسلحة النووية ، والكيميائية ، والبيولوجية ، علينا في الوقت ذاته ألا نهمل الحاجة لاعتماد اجراءات للحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها ، وذلك في سياق السعي صوب نزع سلاح تام وعام .

كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون متيقظا بنفس القدر لمنع اطلاق سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . ان الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية ولا يجب استخدامه إلا في الأغراض السلمية فقط ولمنفعة الجنس البشري وحدها . فالتقدم العلمي والتكنولوجي ينبغي أن يوجه الى فائدة الجنس البشري ، لا للاضرار به .

لقد لاحظنا أن قدرا هائلا من الموارد المالية وغيرها يخصص لانتاج وتطوير وسائل الحرب ، في حين يظل جانب كبير من البشرية يعيش في عالم يفتك به الفقر ، والجوع ، والجهل والمرض . ان سوء تخصيص هذه الموارد لانتاج وشراء الأسلحة الفتاكة ليس في صالح البشرية . ونحن نجد أن هناك قيمة كبرى لبرنامج العمل الذي اعتمده

المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين التنمية ونزع السلاح ، والذي يدعو الى الافـــراج عن الموارد للبلدان النامية من خلال تدابير تتعلق بنزع السلاح .

دعونا ، ونحن نشهد تحول العالم ، تاركا وراءه شبح الحرب الباردة طـــي التاريخ ، نعمل بحزم على بذل جهود مشتركة تأمينا لبقاء الاجيال الحاضرة والقادمـة . دعونا نشعل جذوة الأمل والتطلعات الانسانية وذلك بغرس روح التكافل والمصيـــر المشترك . هذه الاهداف النبيلة لا يمكن تحقيقها إلا باحترام حق السيادة لكل أمـــة ، كبيرة كانت أم صغيرة ، وبحقها في أن تقرر بحرية نظامها الاجتماعي والسياسي ولنكـــن على مستوى المثل العليا للأمم المتحدة .

سأكون مقصرا لو أنهيت كلمتي دون توجيه ثناء خاص الى السيد بيريـــز دي كوييار ، الامين العام الذي لا يتعب أو يكل . وكما هو معروف عنه ، يواصل القيـــام برسالته بشرف وكرامة . ان جهوده النبيلة التي لا تكل في سعيه من أجل السلام ، والتـي تواجه أحيانا تحديات ملحة وصعبة ، للتوصل الى حلول للصراعات في عالمنا المضطـرب ، تفرض على كل ذوي الضمائر أن يعملوا على توفير عناصر الدعم والتعاون الضرورية له .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامـــة ، أود أن أشكر جلالة ملك ليسوتو على الخطاب الهام الذي ألقاه .

اصطحب جلالة الملك موشوشو الثاني ملك ليسوتو الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كنغ (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني جدا يا سيادة الرئيس أن أرى افريقياً موقرا يحظى بشرف ترؤس الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الرابعة والاربعين . والعلاقات بين بلدينا ، نيجيريا وبربادوس ، التي تعود الى زمن بعيد وتضرب بجذورها في ماض مشترك ، غنية بسعي مشترك للنهوض بشعبينا ، ولم تضعفها المسافة التي تفصل بين بلدينا . ونحن نعرف جيدا مهارتكم الشخصية وحنكتكم الدبلوماسية . وبدون تردد أتعهد بتعاون وفدي التام معكم طيلة مدة رئاستكم .

هل لي أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأتوجه بالشكر الى سلفكم ، السيد دانتي كابوتي ، على رئاسته الماهرة وتوجيهاته أثناء الدورة الثالثة والاربعين .

منذ ولادة منظمتنا قبل ٤٥ عاما أحرز العالم تقدما ملحوظا . ونعيش اليوم في عصر التكنولوجيا المتقدمة . وحقق العديد من البلدان الصناعية مستويات معيشة عالية وتقدما ماديا كبيرا لشعوبها . وبعد ما يزيد على ثلاثة عقود من المجابهة المستمرة تقريبا بين الدولتين العظميين ، بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ابتدأتا في تحويل سيوفهما الى محاريث ، وحرابهما الى مناجل . وقد جاء هذا التطور عقب إعياء واضح من التصارع بواسطة الآخرين في أنحاء بعيدة من المعمورة . ويبدو أن هناك رغبة عالمية صادقة للمشاركة في التماس السلم .

إلا أنه يتعين على الدولتين العظميين أن تتأكدا من أن هذا البعد الجديد في علاقاتهما ليس ظاهرة عابرة وليست فترة قصيرة يعاد خلالها تجهيز الترسانات وهيكلة الاقتصادات . ويحدونا الأمل أن تكون تطورات العامين الماضيين أساسا لسلم عالمي دائم .

وتمثل هذه الاتجاهات لشعوب البلدان غير الصناعية فرصة فريدة لنا لنواصل تنميتنا دون عوائق الصراع الايديولوجي . إلا أنه يتعين علينا أن نبقى يقظين ومصممين على ألا نصبح ثانية المخالب البريئة في ألعاب الماضي غير البعيد المميتة فيما اذا عادت الدولتان العظميان الى طرق التناحر القديمة . ويتعين علينا أن نكون يقظين على الدوام ، لانه لا يوجد حل أيديولوجي للعديد من المشاكل الرئيسية التي تواجهنا اليوم في هذا العالم المتكافل الذي نعيش فيه .

ولكن على الرغم من التقدم الهائل الذي أحرزه العالم لا تزال هناك بقايا مشاكل صعبة مستعصية على الحل اليوم كما كانت مستعصية قبل نصف قرن تقريبا . وبالنسبة لعدد كبير من سكان العالم لم يتغير إلا القليل على مدى العقود الماضية . ذلك أن أهدافهم التنموية ، على الرغم من تواضعها ، لا تزال بصورة رئيسية كما هي . فمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية لا تزال أكثر مشاكلهم إلحاحا ، ولا يمكن لاي منا أن يقول إن حلها في متناول اليد . ولا يزال هناك الكثير من حالات الفقر المدقع والمهين على وجه الأرض . ويوجد إجحاف كبير في توزيع الثروة داخل الدول وبين الدول الغنية والفقيرة . وتوجد فجوة واسعة جدا وتباين في توفير الاسكان والرعاية الصحية والتعليم بالنسبة لقسم كبير جدا من سكان العالم . وهناك مرض الفصل العنصري المفسد للروح في جنوب افريقيا ، وأمراض التعصب العنصري والاجحاف التي تسود العديد من بلدان العالم . وهناك نزاع وصراع في الشرق الأوسط ونضال تتقد نيرانه في جنوب شرق آسيا .

يتعين ألا يشك أحد في أن النضال من أجل التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي للدول غير الصناعية في العالم ينبغي أن يكون أكثر الاولويات إلحاحا وأكثرها استئثارا بالوقت في حياة المجتمع الدولي المعاصر .

فمشاكل الديون الدولية الراهنة ، والحمائية ، والتدفق العكسي للموارد المالية ، وارتفاع حرارة الجو ، والاخطار التي تتهدد طبقة الأوزون ، وزحف الصحراء والتلوث وغيره من أشكال تدهور البيئة والدمار الذي تسببه الاعاصير وغيرها من

الكوارث الطبيعية ، ومرض الايدز ، واساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها - عملت جميعها على تفاقم محنة شعوب العالم النامي .

أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تعاطف بربادوس مع البلدان التي تضررت أخيرا بالاعصار هوغو ، لاسيما البلدان الشقيقة في منطقة الكاريبي ، وأحث المجتمع الدولي على تنسيق وتوفير الدعم المادي للبلدان المحتاجة ، بوصف ذلك أمرا ملحا . وانني واثق بأن هذه التجارب ستعمل كقوة دفع للمجتمع الدولي ليقدم دعمه الكامل لاعلان العقد الدولي للكوارث الطبيعية .

إن ردودنا على التحديات التي تمثلها المشاكل العديدة التي ذكرتها سيكون اختبارا لمرونة النظام المتعدد الأطراف . وبالضبط مثلما تستلزم التنمية الوطنية لا أقل من تحول مجتمعها واقتصادها ، فان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالم متكافل تستلزم أيضا تحولا في الآراء والتوجهات في المجتمع الدولي وتحولا في الاقتصاد الدولي . ومن الجلي أن العلاج يستلزم اجراء مشتركا وتعاونيا مقبولا لدى الجميع ، ومسؤولية مشتركة مقبولة لدى الجميع إذا كنا نريد ايجاد حلول دائمة ، لا تخلق هي في حد ذاتها مشاكل أكثر تعقيدا .

أهم درس يمكن أن نتعلمه من التمسك بمبادئ التعددية هو خطر الاعتقاد بأن بلدا بمفرده أو مجموعة من البلدان بمفردها يمكنها أن تتحكم بالطريقة التي ينبغي أن تشكل وفقا لها علاقاتنا على هذا الكوكب ، أو تفرض رأيها بمفردها في هذا الموضوع . يفعم تاريخنا بالأمثلة التي تكشف عن نمط التفكير الذي ساد في الماضي ، وغني عن الحديث عما خلفه من عواقب وخيمة . وفي المحصلة ، فان كل واحد يبحث عن طريق الى الأمام ؛ وكل واحد ، صغيرا أو كبيرا ، ضعيفا أو قويا ، لابد وأن يسهم في هذه العملية .

بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة مثل بربادوس فلا يوجد أي خيار سوى التعددية . فليس في مقدورنا أن نظهر قوة عسكرية وراء حدودنا . ولا يوجد لنا أثر قوي في اجمالي النظام الذي يحكم العلاقات الاقتصادية الدولية . إلا أن لدينا وسيلة

لاسماع صوتنا على الصعيد الدولي : وذلك من خلال إسهامنا في عملية التعددية ومطالبتنا بالانصاف والمساواة في العلاقات الدولية .

لذلك ، فاننا نحث جميع دول العالم على العودة الى التعددية الحقيقية ، بوصفها الطريقة الوحيدة الفعالة لمواجهة التحديات المتمثلة في النهوض فيما وصف بأنه النمو الاقتصادي الدولي القادر على البقاء ذاتيا والتنمية وإعادة هيكلة نظام التعاون الاقتصادي .

وفيما يتعلّق بالمديونية الدولية يؤكد سجل العمل الذي أنجز حتى الآن الحاجة الى عقد مؤتمر عالمي للنظر في مسألة المديونية بكل أبعادها ؛ فمن الواضح أن التدابير الجزئية الخاصة التي اتخذت حتى الآن لا تكفي لمواجهة المشكلة المواجهة العاجلة والشاملة التي تتطلبها . وقد أدّى عدم إشراك كل الأطراف لا سيما البنوك التجارية الخاصة ، الى خلق عقبات في طريق التنفيذ الكامل لمختلف المقترحات ، مما أدّى الى فتور جهود التنفيذ والى تغطية لم تكد تبلغ النصف لكل البلدان المتأثرة .

وعلاوة على هذا ، فإن ظهور مراكز قوى اقتصادية جديدة ، واحتمال ظهور أنماط تجارية واستثمارية جديدة ، يجعل هذا المؤتمر أكثر أهمية . وأي تأخير آخر في عقد المؤتمر لن يؤدي إلا الى زيادة الأعباء الاجتماعية التي لا تحتمل التي تنوء بها البلدان المدينة ، وهي تجاهد في سبيل تسديد ديونها . ومن المؤكد أن الآثار الرهيبة المتمثلة في الاضطراب الاجتماعي ، والقلقة ، لن تنحصر داخل الحدود الوطنية للبلدان التي تقع فيها .

وفيما يتعلّق بالبيئة ، فمن المشجع أن يكون هناك قرار سريع نسبيا في هذه الدورة بالنسبة للنهج العالمي لمعالجة المشكلة . وعلى الجمعية العامة أن تجتهد لتضمن أن ينبني التحضير لمؤتمر ١٩٩٢ الخاص بالبيئة والتنمية على أسس متينة . ومع ذلك ، وحتى في هذه المرحلة ، يمكن تقديم بعض التعليقات عما تود بربادوس أن ترى المؤتمر متمخضا عنه أثناء مداولاته وفي نتيجته الختامية .

يحدو بربادوس الأمل أن يتفق ، كحد أدنى ، على تدابير ملموسة تمكّن البلدان النامية من الإسهام بشكل أكبر في الجهود الرامية الى حماية البيئة العالمية . ونحن على وعي بالتضحيات التي لا بد أن تقدمها كل البلدان . إلا انه من العدل ، لا أكثر ، أن تكون البلدان المتقدمة ، التي تسببت بدرجة كبيرة في خلق المشاكل البيئية الحالية ، والتي هي في وضع يسمح لها بتحمّل نصيب كبير نسبيا من العبء ، هي التي تتحمل بذلك . وقبل كل شيء ، لا بد أن تكفل أية ترتيبات توضع لحماية البيئة وصونها عدم إعاقة تحقق الطموحات المشروعة للبلدان النامية الى توفير حياة أفضل لشعوبها .

ويسعدني أن أعلن أن بربادوس وشقيقاتها من أعضاء المجتمع الكاريبي قد اتخذت مؤخرا خطوات آليات على المستوى الإقليمي من أجل الاستشارات الجارية والتعاون بشأن مسائل البيئة ذات الأهمية البالغة بالنسبة لنا جميعا .

وبخصوص الاتجار غير المشروع في المخدرات ، من الواضح أن الجهود التي تبذل للقضاء على هذا الخطر ستكون مقضيا عليها بالفشل ما لم تعكس إرادة الدول المنتجة والمستهلكة والناقلة على حد سواء . ولقد انصبَّ ذلك النشاط ، حتى الآن ، على الجهود المبذولة لوقف تدفق المخدرات الى البلدان المستهلكة .

ومع ذلك لم تكن الجهود المبذولة لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات أو إزالته ، منسقة بالدرجة الكافية ، وبالتالي لم تكن فعّالة . وقد أصبح من الواضح أن الشعارات المثيرة لم تكن كافية ، وإن كانت مفيدة في توجيه الانتباه الى المشكلة . فمن الضروري توجيه مزيد من الجهود والموارد للتثقيف عملا على زيادة الوعي بأخطار المخدرات . لانه لن تتسنى معالجة لبّ المشكلة إلا عندما ينخفض طلب المستهلكين عليها . وهناك حاجة مماثلة لبرامج التأهيل لعلاج أولئك الذين راحوا ضحية إساءة استعمال المخدرات . كل هذه التدابير ضرورية إذا ما أريد معالجة أبعاد مشكلة المخدرات على المدى البعيد .

يزداد اهتمام بربادوس بأخطار الاتجار غير المشروع في المخدرات لأن البشر هم ثروتنا الرئيسية . فبربادوس لا تملك مناجم كبيرة ، وليست لديها أنهار عظيمة ، أو غابات شاسعة . وقد حققنا ما حققناه من التقدم في جهودنا المبذولة من أجل التنمية بفضل مهارات شعبنا . ولعبت نساؤنا ، بوجه خاص ، دورا هاما وقياديا في تلك الجهود التنموية . وهكذا ، فإن أي عامل من شأنه إضعاف قدرة شعبنا على القيام بمهام التنمية يعتبر انقضاضا على الاسس التي يقوم عليه وجودنا كأمة . ولذا شرع بلدي في اتخاذ التدابير الفعّالة التي تستهدف مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات في بربادوس ووقفه . إلا أنه لا بد من دعم الجهود الفردية للبلدان ، ونحن نوصي ببذل جهود إقليمية ومتعددة الاطراف .

وفي هذا الصدد ، أود أن أعلن دعم بربادوس للجهود الشجاعة المتصفة بالتصميم التي يبذلها الرئيس فيرهيليو باركو وحكومة كولومبيا وشعبها لتحرير بلدهم من قبضة إرهاب المخدرات .

إن بربادوس ، كغيرها من البلدان النامية ، تخوض غمار كفاح لا نهاية له لتضمن ألا تتخلف عن التطور الاقتصادي العالمي . وهناك اتجاه مؤسف يتمثل في أن البلدان المتقدمة تزيد من التنسيق فيما بينها في وضع سياساتها الخاصة بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية بدون إشراك عدد كبير من البلدان النامية التي ستتأثر ، في النهاية ، بتلك السياسات . لذا ، فإن بربادوس ، مع تأييدها تأييدا كاملا لجهود التشاور فيما بين أولئك الذين يملكون إحداث تغيير في الاقتصاد العالمي ، ترى ، مع ذلك ، انه لا بد أن يأخذ هذا التنسيق في الاعتبار شواغل ذوي الاحتياجات الأهم ، وأن يراعيها .

فمن المتعيّن أن تحكم تحوّل الاقتصاد العالمي عوامل بعينها ، في مقدمتها مراعاة التفاوت في قدرات البلدان النامية والبلدان المتقدمة على القيام بالتكيّف الضروري . فالبلدان المتقدمة أقدر بكثير على التكيّف للواقع الجديد ، وهي بالفعل التي تساعد خلق زخم التغيير . ومن الحيوي ، لذلك ، مساعدة البلدان النامية على القيام بالتكيّف اللازم . لأنه لا سبيل للتوصل الى توازن حقيقي يغلّب مصالح الأغلبية على مصالح الأقلية إلا إذا تجاوب تحوّل البلدان النامية مع تحوّل البلدان المتقدمة فقط .

ويشهد هذا العام الاحتفال بانبثاق الديمقراطية وانتصارها في ثلاثة بلدان على الأقل . وعما قليل ستحتفل جمهورية كوستاريكا بالذكرى المائة لديمقراطيتها . وقد احتفلت جمهورية فرنسا بمرور مائتي عام على الثورة الفرنسية . ونحن نهنئ كلا البلدين . ويحتفل بلدي ، بربادوس ، بذكرى مرور ٣٥٠ سنة على إنشاء البرلمان . ولقد علمتنا ٣٥٠ سنة من الحكم البرلماني مدى ما يكمن في أيدي الشعب من قوة . وقد تحوّل البرلمان البربادوسي من مجرد هيئة دستورية ضيقة تعبّر عن مصالح قلة من المستعمرين الى مؤسسة تمثيلية حقيقية تسهر على شواغل كل أبناء بربادوس . وعلى ضوء هذه

الخلفية ، يمكن لبربادوس أن تؤكد تضامنها مع طموحات الشعوب في كل أنحاء العالم كيما تصبح سيدة مصائرها عن طريق ممثلين ينتخبون انتخابا ديمقراطيا حرا .

هذه طموحات طالما توقدت في صدور شعوب الجنوب الافريقي المقهورة ، والآن يلوح التغيّر في الافق بالنسبة لناميبيا ، بعد سنين من هيمنة نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا . وقد تأكد التزام بربادوس القديم بعملية التغيير بوزع قوة تتألف من ٣١ شرطيا من شرطة بربادوس في ناميبيا في إطار فريق الأمم المتحدة للمساعدة في مرحلة الانتقال . إلا انه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتخلى عن يقظته وإلا تآمر نظام الفصل العنصرى الشرير وانتزع في لحظة أخيرة جائزة الحرية من أيدي الشعب الناميبي .

وهناك من التطورات المنذرة بالشر في ناميبيا ما لا يمكن إلا أن يكون تحذيرا بإمكان وقوع هذا . ولذلك ، فإنه من الأهمية بمكان أن يقال لنظام الفصل العنصرى بشكل قاطع ، ولا سيما من جانب من يتعيّن عليه أن يستمع لهم ، ان المجتمع الدولي لن يرضى عن أي شيء أقل من الحرية الكاملة لشعب ناميبيا .

ومع ذلك يجب أن نعي أن تحقيق الحرية السياسية ما هو إلا نقطة البدء لعضوية ناميبيا في مجتمع الأمم . فلا بد من تقديم مساعدات مالية وتقنية كبيرة لوضع هذا البلد على طريق التنمية الاقتصادية . وقد حاول بلدي بطريقته المتواضعة أن تدفع بهذه القضية عن طريق الإسهامات الدورية في الصناديق المتنوعة لناميبيا وتقديم المنح الدراسية للناميبيين في بربادوس . وبربادوس على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة الى ناميبيا وتكثيفها ، وتحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على أن يفعلوا المثل بشكل يتناسب مع قدراتهم . وسنكون مقصّرين في النهوض بمسؤولياتنا العديدة إذا ما اقتصرت مساعدتنا لناميبيا على بزوغها كدولة مستقلة في ظل السيطرة الاقتصادية للفصل العنصري .

وبنفس القدر لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسترخي حتى تزال وصمة الفصل العنصرى من جنوب افريقيا وتنصّب حكومة تمثيلية حقة في تلك الأرض التي زحف عليها ظلام الليل . ويجب ألا تخدعنا التغييرات التجميلية التي تجري في جنوب افريقيا عن طريق اصطناع انتخابات ليست ديمقراطية بالمرة . فما هذه إلا محاولة لإضفاء صبغة الاحترام على الفصل العنصرى وإطالة فترة بقائه ، كما إنها محاولة لتخدير المجتمع الدولي حتى لا يقوم بأي عمل من شأنه أن يستأصل شأفة الفصل العنصرى . فلا أحد منا أو من الأمم التي تعلن دعمها لحقوق الإنسان الأساسية الثابتة والمبادئ الأساسية للعدالة والمساواة ومزايا الشكل الديمقراطي للحكومة يرضى إلا بالقضاء التام على نظام الفصل العنصرى البغيض . لأنه طالما ظلّت الحالة في جنوب افريقيا معلّقة فستظل عقبة في طريق السلم العالمي .

إن الجوع الى السلم يتضح في قرار رؤساء دول امريكا الوسطى الخمسة الذي توصلوا إليه في اجتماعهم في آب/أغسطس في تيلا ، بهندوراس . لقد أيدت بربادوس دائما

مبدأ تطبيق الحلول الإقليمية على المشاكل الإقليمية . وقد أعدنا التأكيد في مناسبات متعددة ومحافل متنوعة على دعمنا للمبادرات السلمية التي بدأتها مجموعة الكونتادورا ، والتزامنا بها . ونحن نتعهد بتأييد عملية السلم التي أعطيت الآن دفعة مجددة وندعو كل الدول أن تفعل المثل .

لسوء الطالع انه في حين يمكننا أن نرى أن بعض التقدم نحو السلم قد أحرز في بُعد واحد من مشكلة امريكا الوسطى ، يظل التوتر والنزاع في ازدياد مستمر بالبرزخ . فهناك سلسلة من الأحداث المؤسفة التي وجهت ضربة خطيرة الى آمال القوى الديمقراطية في بنما . فبعد الإيقاف المفاجئ للعملية الديمقراطية لانتخابات الرئاسة التي أجريت في بنما في أيار/مايو من هذا العام ، أصدر رئيس وزراء بربادوس السيد ارسكين ساندیفورد بيانا أعرب فيه عن قلق بربادوس خشية أن يؤدي تدهور للحالة في بنما الى تصعيد التوتر في المنطقة كلها ، مما يفضي الى أوخم العواقب بالنسبة للسلم والأمن في نصف الكرة ، وأعرب عن الرأي بأن الأمم الديمقراطية في نصف الكرة يمكنها أن تساعد على حسم الأزمة في بنما بالإصرار على وجوب أن يتماشى أي حل مع احترام حقوق الإنسان والديمقراطية الحقيقية من خلال انتخابات حرة نزيهة مع الاحتفاظ بالحق السيادي لشعب بنما في تقرير مصيره دون تدخل أجنبي ، والمحافظة على معاهدات قناة بنما ، وأن يجري التوصل إليه عن طريق المفاوضات السلمية . ونحث كل الدول مرة أخرى على العمل وفقا لهذه المعايير لتحقيق الحل السريع والسلمي للأزمة في بنما .

يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يجدد جهوده ليحل السلم بتلك المنطقة التي طالما تحلّقتها المتاعب ، أي منطقة الشرق الأوسط . وبربادوس ترى أن عقد مؤتمر دولي عن الشرق الأوسط يقدّم أفضل أمل للتوصل الى تسوية دائمة وشاملة لقضية الشرق الأوسط . وسيظل السلم غرضا صعب المنال الى أن يتم التوفيق بين رغبة الشعب الفلسطيني في وطن وحقوق كل دول المنطقة في العيش داخل حدود آمنة . ونحن نحث من بيدهم السلطة على أن يقوموا بالوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عواتقهم بمقتضى ما لهم من سلطة وأن يتحركوا فورا صوب طاولة المفاوضات المدعمة دوليا بغرض إنهاء دائرة العنف المميتة .

توافق بربادوس على وجهة النظر القائلة بأن منظومة الأمم المتحدة تمثّل أنبل آمال الإنسان في مستقبل أفضل . وكآلية لحل المشاكل فإن منظومة الأمم المتحدة لا مثيل لها . فهي توفّر الفرص للتفاعل المثمر بين الأفكار . كما أن ميثاقها ، على الرغم من الانتقادات التي توجّه إليه ، يقدّم أشمل الخطوط التوجيهية التي وضعها الإنسان حتى الآن للعمل الدولي .

ومنظومة الأمم المتحدة ، بكل ما لها من طاقات ، لا يمكنها أن تقوم بأكثر مما تسمح لها به إرادة الدول الأعضاء . ولذلك فمن الحتمي أن نفي بالتزاماتنا تجاه المنظمة . فلا يمكن أن تظل عملياتها رهنا بعدم الانصياع للالتزامات القانونية المتعلقة بسداد الاشتراكات . ويجب ألا تطرح التعهدات الرسمية جانبا سعيا وراء الأغراض الوطنية . ولا يجب أن تُؤيّد الأمم المتحدة عندما تخدم المصالح الوطنية الضيقة فقط وأن تُهمل ببساطة عندما لا تفعل ذلك .

ومع ذلك ، فمن الواضح أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة يجب أن يجري بصفة عاجلة إن كان لعملياتها أن تجري على أساس سليم ومكين مستقبلا . وستكون هناك حاجة لإجراء بعض التبسيط في الأنشطة . كما يجب بذل المزيد من الجهود للحد من الفاقد ومن إساءة استخدام الموارد حينما يتبيّن وجود ذلك ، وتلافيه مستقبلا .

وفيما يتعلّق بأنشطة الأمم المتحدة في حفظ السلم ، من الجلي أن الطلبات المقدمة للمنظمة خلال العامين الماضيين قد زادت زيادة كبيرة . ولما كان التوصل الى تسويات تفاوضية يجري في منطقة نزاع تلو الأخرى ، فمن المحتمل أن يطلب من الأمم المتحدة أن تعمل ككفيل للسلم المرة تلو الأخرى . وإذا كان للأمم المتحدة أن تقوم بأكثر الطرق فعالية بالوفاء بالمطالب الملقاة على عاتقها ، فإنه يجب إيلاء الاهتمام لتعزيز طاقاتها في ميدان الإشراف على السلم . وبهذه الطريقة فقط ، يمكن لنا أن نأمل في تفادي بعض الصعوبات التي تبيّن وجودها بجلاء . وبالإضافة الى ذلك ، يجب علينا أن نتصدى للقوى التي تنظر الى الأمم المتحدة كما لو كانت مجرد درع أو ساتر لسعيها وراء مصالحها الوطنية على حساب مصالح المجتمع العالمي كله .

وأنتهز هذه الفرصة لأشيد بكل من ضحوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة .

لا يمكن للبشرية أن تتحمل تجاهل الإمكانيات التي توافرت لنا من أجل غد أكثر إشراقا . ونحن إن فعلنا ذلك ، سنكون قد حكمنا على أنفسنا بأن نكرر أخطاء العقود الماضية ، مما قد يفضي الى آثار أخطر ، على الحياة على هذا الكوكب . إن بربادوس موقنة من أنه إن كان لغرض السلم والتنمية أن تستغل الى أقصى حد ، يجب أن تدخل بصفة كاملة في نطاق منظومة الامم المتحدة ، ويجب ألا تترك للأهواء الناجمة عن تغيّر شخصيات القادة وتغيّر التحالفات ، وألا تترك لتظل تتواجد على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى جزئي فقط من التعددية .

يجب أن يعكس العمل الذي سننجزه في المستقبل التزامنا بمبادئ وأهداف معينة . يتبادر الى الذهن منها الآن ما يلي : تجديد الالتزام بعملية التشاور ، وتوسيع نطاق تنسيق القطاع الاقتصادي ، وتحمل الاعباء والمسؤوليات على نحو منصف ، والسعي الى ايجاد حلول شاملة تكون غير جزئية ومخصصة وغير مؤقتة للمشاكل ، وزيادة دعم الانتعاش الاقتصادي في البلدان النامية ، وايلاء اهتمام أكبر للبعد الانساني للتنمية ، واحترام حقوق الانسان الاساسية على نحو يتجاوز الشواغل الوطنية محدودة الافق ، وتحقيق طموحات كل الشعوب الى تقرير المصير .

هذه الافكار ليست جديدة ، ولست أدعي ابتكارها . فقد طرحت منذ وقت طويل ، ولسوء الطالع أنها تواجه بالتجاهل بدلا من أن تحظى بالاعتراف . وأعتقد أن نجاح جهودنا لبناء عالم أفضل للأجيال المقبلة سيتوقف الى حد بعيد على التزامنا بهذه المبادئ .

اذا ما نظرنا الى التطورات التي طرأت في الماضي القريب لوجدنا أن هناك ما يدعونا الى الأمل . هناك شعور بالتفاؤل ، وان كان تفاؤلا يشوبه الحذر في بعض الأوقات ، بأن في مقدور البشرية تحقيق منجزات عظيمة اذا ما وجهت البشرية طاقاتها وتفكيرها للقيام بذلك . ويمكننا ، ونحن نواجه المستقبل ، أن نستمد الالهام من الاعتقاد بإمكانية بدء عصر جديد يسوده السلم والتنمية على ظهر هذا الكوكب .

ان تطلعات شعوب البلدان النامية تتجاوز الى حد بعيد مسألة البقاء . فهي تستحق مصيرا أنبل ، ومفهوما يبرره الالتزام الأخلاقي الرفيع بالاعتراف بالمساواة بين جميع البشر وبكرامة الانسان وبحق كل فرد على وجه الارض في أن تتاح له فرصة متكافئة للسعي الى تحقيق عالم أكثر عدلا وأعظم انسانية .

السيد بايه (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني سعادة بالغة ، سيدي الرئيس ، أن أتقدم اليكم ، باسم وفد اثيوبيا وباسمي شخصيا ، بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . فانتخابكم يعد في الواقع اشادة كبيرة بالدور الهام الذي يضطلع به البلد الشقيق ، نيجيريا ، في الشؤون العالمية ، واشادة بكم شخصيا ، بوصفكم دبلوماسيا محنكا . إذ أعرب

عن اقتناع وفدي بأنكم ستديرون مداولاتنا ادارة ناجحة ، أود في الوقت ذاته أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل وأنتم تضطلعون بمسؤولياتكم الجسام .

كما أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تقديرنا لسلفكم ، السيد دانتي كابوتو على الطريقة المُثلى التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة .

واسمحوا لي أيضا أن أسجل تقديرنا الخالص للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار على التزامه الثابت بالتعددية وتفانيه المستمر من أجل مبادئ ومقاصد الامم المتحدة .

ما فتئنا نعرب ، منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، عن تفاؤلنا فيما يتعلق بالاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية وعن أملنا المتعاظم في مستقبل كوكبنا . ولقد كان لتخفيف حدة التوتر في الساحة السياسية العالمية في غضون العامين الماضيين أثر كبير في تبرير هذه النظرة المتفائلة . فهناك اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، سبب كاف يدعونا الى التحلي بثقة أكبر بإمكانية اقامة صرح السلم في عالمنا . وقد أسهم تحسين العلاقات بين الدولتين العظميين اسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوتر وتهيئة مناخ أفضل في العلاقات الدولية . وبدأت المواجهة تفسح المجال تدريجيا أمام الحوار والتعاون .

من الواضح أن الماضي لا يمكن أن يتغير . إلا أن الدروس التي تعلمناها من أخطاء الماضي ينبغي أن تمكن المجتمع الدولي من أن يغتنم الفرص الجديدة التي بدأت تتاح له .

ومن الجدير بالذكر أن المواجهة بين الكتلتين العظميين التي كانت المَعلم الذي اتسمت به الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد خلقت عقلية أغفلت الخطر المشترك الذي كان يحيق بالجنس البشري . فمشاعر العداء المتبادل التي ولدتها الحرب الباردة وأبقت عليها لم تترك مجالا للتوفيق . لذا سادت النزعة الى الانتقام ، وتبدد التسامح والتفاهم المتبادل .

مع ذلك ، أكد العقل دائما أن هذه الخلافات ، بغض النظر عن أهميتها ، لم تكن من الاهمية بقدر يجعلنا نسمح لها بأن تطغى على مصلحة البشرية المشتركة في تأمين البقاء . ومع ذلك ، بات اقرار سلم دائم أمرا مستعصيا . فقد بُددت الموارد المادية والبشرية التي كان يمكن لها أن تستخدم في النهوض بالتنمية وتخفيف معاناة البشرية سعيا الى التفوق العسكري وهو ليس إلا وهما .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الحرب الباردة خلّفت آثارا ضارة بصفة خاصة في البلدان حديثة الاستقلال والنامية . ففي مناخ يسوده الافتقار الى التسامح إزاء تباين الافكار ، قوبلت الجهود التي بذلتها البلدان المستقلة من أجل حل مشاكلها بالعداء .

وفي الوقت ذاته ، أصبح من الواضح انه باستثناء الخطر النووي الذي كان يشكل جزء من حياتنا منذ الحرب العالمية الثانية ، ظلت التحديات المتزايدة المتعلقة ببقاءنا بشكل مباشر والتي تطلب التصدي لها على نحو سليم تعاونا دوليا ، تذكرنا بتكافلنا وبمصيرنا المشترك . والواقع اننا نشعر بالامتنان لاتخاذ ما اتخذ من خطوات أولى خلال السنوات القليلة الماضية ، حتى وان اقتصرت على مجالات محدودة للغاية من الحياة الدولية ، في مجال معالجة المسائل بالغة الاهمية على أساس من التوفيق والحلول الوسطى .

خلال السنوات القليلة الماضية ، سنحت لنا الفرصة كيما ننظر في امكانية تهيئة بيئة سياسية دولية قادرة - اذا ما توافرت الارادة السياسية اللازمة لذلك - على ازالة العقبات التي تعترض سبيل ايجاد حلول لبعض المشاكل السياسية المعقدة .

ويدل البدء بتنفيذ خطة الامم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا على قدرة الامم المتحدة على الاضطلاع بهذه المسؤوليات الهامة عندما يتوافر المناخ الدولي المؤات . وفي نفس الوقت ، نسلم بأن المنظمة تواجه تحديا كبيرا فيما يتعلق بضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا تحت اشرافها ورقابتها على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولقد ظل من الواضح الجلي طيلة الوقت أن جنوب افريقيا تتظاهر فقط مجرد تظاهر بالسماح باجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا . وقد كشفت الاحداث التي وقعت في ناميبيا في الاشهر القليلة الماضية عن تصميم جنوب افريقيا على سرقة الانتخابات المقرر اجراؤها في الشهر المقبل . فجنوب افريقيا لا يكفيها أنها مصممة على أن تجرى الانتخابات على أساس القواعد التي تسمح لها باجرائها على طريقتها الخاصة بها ، بل وتبذل قصارى جهدها لمنع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من المشاركة الكاملة في انتخابات حرة ونزيهة ، عن طريق الترهيب والاغتيال .

وفي ظل هذه الظروف ، يجب على الامم المتحدة ، وبصفة خاصة على مجلس الامن ، أن تتوخى الحذر واتخاذ كل التدابير الفعالة اللازمة لضمان اجراء انتخابات ناميبيا في تشرين الثاني/نوفمبر بالامتثال الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) روحا ونصا . ولاشك في أن التنفيذ الناجح لخطة الامم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا سيمثل خطوة هامة صوب تحقيق سلم واستقرار دائمين في المنطقة وفي تحسين العلاقات الدولية .

وبالرغم من أننا مازلنا ننتظر تسوية نهائية للصراع الايراني العراقي ، فان استمرار وقف اطلاق النار انجاز له أهميته .

ومازال الهدوء مفتقدا في أفغانستان ، لكن اتفاقيات جنيف قد أوضحت قيمة الحلول الوسط وما يترتب عليها من تخفيف حدة التوتر الدولي .

ونحن نأمل أيضا أن تكتسب الجهود الرامية الى حل مشكلة كمبوديا الزخم اللازم مرة أخرى . ومما لا ريب فيه أن سحب فييت نام لقواتها يسهم في التعجيل باحلال السلم الدائم في كمبوديا .

وفي أمريكا الوسطى ، مهدت الخطوات التي اتخذتها دول المنطقة الطريق لايجاد قدر أكبر من التفاهم . ونحن نعرب لها عن تأييدنا لها في جهودها المستمرة الرامية الى تنفيذ قراراتها المشتركة . ويحدونا أمل صادق في أن تتاح الفرصة أخيرا لنيكاراغوا كيما تركز بكامل قواها على البناء الوطني .

ومع ايلاء الاعتبار الواجب للتغيرات الايجابية الحادثة في عالمنا ، نحتاج - في الوقت نفسه - الى التحلي بقدر كاف من الواقعية للاعتراف بأنه مازال من المتعين القيام بالكثير من أجل كفالة السلم وبقاء البشرية وارساء الاساس لعلاقات دولية ترتكز على العدالة والمساواة والديمقراطية .

بالرغم من المنجزات اللافتة للنظر التي تحققت في مجال نزع السلاح النووي في السنوات القليلة الماضية فان قوة الاندفاع نحو تحقيق الازالة الكاملة لهذه الأسلحة المدمرة الخطيرة لم تكن على مستوى توقعات المجتمع الدولي . فلايزال التهديد الذي يشكله مخزون الأسلحة النووية خطيرا كعهده في الماضي . وفي هذه الظروف يعد الابرام السريع لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، واتخاذ تدابير لمنع انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وعقد اتفاق لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها من القضايا التي لاتزال متسمة بالاولوية . ونحن نرى أننا لا ينبغي أن نولي أهمية أقل للحاجة الى استكمال المفاوضات الجارية بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن . ومما لا ريب فيه أن الالتزامات التي أعلنها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في الدورة الحالية للجمعية العامة بتدمير معظم

أسلحتهما الكيميائية تعطي قوة دفع للجهود المبذولة حاليا في مؤتمر نزع السلاح للتوصل الى اتفاق بشأن هذه الاتفاقية التي طال انتظارها .

إلا أنه من الواضح أيضا أن هناك عددا من القضايا الحيوية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين لم يجر التصدي لها على النحو السليم أو لم يتحقق بشأنها تقدم يذكر .

فمما يسبب لنا خيبة أمل كبرى ، عدم تحقيق تطور هام صوب ازالة نظام الفصل العنصري الشرير ، بالرغم من تغير المناخ الدولي والاصلاحات التي أعلن عنها النظام العنصري . ان الظروف في جنوب افريقيا مازالت على حالها أساسا ولا يمكن توقع حدوث تقدم إلا إذا اتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة لممارسة الضغط على بريتوريا ، بما في ذلك فرض عقوبات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ويود وفدي في هذا الصدد أن يؤكد على أهمية الاعلان الذي اعتمدته اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة جنوب افريقيا في اجتماعها الثالث الذي عقدته في هراري بزمبابوي في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ . ان تنفيذ المبادئ والافكار الواردة في ذلك الاعلان من شأنه أن يسهل الحل السلمي للمشاكل الناجمة عن الفصل العنصري وتنصيب حكومة تنبني على المساواة والعدالة والديمقراطية في جنوب افريقيا . غير أنه لا ينبغي أن يغيب عن البال في أي وقت من الاوقات أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استمر الضغط الدولي القوي على النظام العنصري .

وفي الشرق الاوسط ، سيظل السلم الدائم ، باستمرار ، بعيد المنال ما بقي الفلسطينيون محرومين من حقوقهم كشعب . وأود ، في هذا الصدد ، أن أكرر مرة أخرى النداء الذي وجهته الجمعية العامة مرارا فدعت فيه الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة كل أطراف الصراع .

ان المستوى المرتفع من التفاهم الدولي الموجود حاليا ينبغي أن يؤثر أيضا على الحالة السائدة في شبه جزيرة كوريا . وينبغي ايلاء الاهتمام - بغير مزيد من التأخير - لسعي الشعب الكوري لاعادة التوحيد السلمي لبلده . ويؤيد وفدي تأييدا

كاملا رغبة شعب كوريا في استعادة وحدته الوطنية والجهود التي يبذلها تحقيقا لهذه الغاية ، ويتطلع الى اليوم الذي يشغل فيه ذلك الشعب المكان الجدير به في مجتمع الأمم .

ان السعي الى تحقيق الحرية والعدالة على الصعيد العالمي سيظل منقوصا طالما ظلت هناك شعوب تعاني ويلات الاستعمار والعنصرية في أي مكان من العالم . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تتيح لنا سنة ١٩٩٠ - التي سنحتفل فيها بالذكرى الثلاثين لاعتماد اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وسنسعى فيها الى توكيد نجاح العقد الدولي للقضاء على الاستعمار - فرصة اضافية لتكثيف جهودنا المتضافرة الرامية الى القضاء الكامل على كل أشكال الاستعمار في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ .

ليست هذه سوى بعض الدلائل الرئيسية التي توضح أن مهمة جعل التحسن الحالي في الشؤون العالمية أكثر اكتمالا وشمولا مهمة تعتبر تحديا مازال على المجتمع الدولي أن يتصدى لمواجهته .

ان اقامة نظام عالمي جديد يختلف اختلافا جذريا عن العالم الذي سنخلفه وراءنا تستلزم ارساء أسسه على تحقيق ديمقراطية كاملة في مجال العلاقات الدولية . ينبغي أن يكون عالم الغد عالما تحترم فيه احتراما كاملا المبادئ المتعلقة بتكافؤ الدول في السيادة ويراعى عدم التدخل في شؤونها الداخلية وتحترم قدسية استقلال البلدان وسلامتها الاقليمية .

ان النظام العالمي الجديد الذي نتطلع اليه لن يخلو بالطبع من الدول الكبرى . لكنه ينبغي أن يكون نظاما لا تقاس فيه عظمة الأمم بقوتها العسكرية أو الاقتصادية النسبية ، بل بمدى ما تحظى به من احترام لاسهامها في التعاون والوئام الدوليين وفي تنمية الحضارة الانسانية .

ينبغي أن نتجاوز المفهوم الذي مؤداه أن القضايا السياسية والعسكرية وحدها هي التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

ان واضعي ميثاق الامم المتحدة كان لديهم من بُعد النظر ما حدا بهم في مادته الاولى الى جعل "التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية" مقصدا من مقاصد الامم المتحدة .

ولقد شهدنا طوال الثمانينات التدهور التدريجي في الحالة الاقتصادية للعالم النامي . إذ باتت الظروف العامة في تلك البلدان ، ولاسيما في أقلها نموا ، مصدر قلق بالغ .

وعملا على تصحيح الحالة الاقتصادية المتدهورة وكفالة التنمية المطردة ، لجأت البلدان النامية الى ما يمكن أن نشير اليه بوصفه برامج التكيف الهيكلي التقليدية . لكن هذه البرامج لم تساعد على وقف التدهور الاقتصادي . ومرد ذلك الى حد كبير أن المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية عميقة الجذور وأن حلها حلا فعالا يتطلب ما هو أكثر من اجراء تغييرات شكلية في السياسات النقدية .

وقد اتضح ذلك من تجربة برامج التكيف الهيكلي القائمة . فهذه البرامج - التي تعتمد على الجمع بين تخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة والانكماش - قد قصرت ، في كثير من الاحيان ، دون ايلاء الاهتمام الكافي للبعد الانساني للتنمية . وبعد مؤتمر الخرطوم ، بات هناك اتفاق عالمي على أن البلدان التي على شفا التفكك الاقتصادي لا تستطيع ، على الارجح ، أن تجري المزيد من الخفض في ميزانياتها الخاصة بالرفاه الاجتماعي .

وفضلا عن ذلك فإن القيود الهيكلية المستمرة التي توارثتها البلدان النامية على مدى التاريخ ، وخصوصا أقل البلدان نموا ، لم يتم ادراكها ادراكا تاما إلاّ الآن . وهذه القيود عديدة وتشمل طائفة واسعة من العوامل تمتد من الافتقار الى البنية الاساسية وتكامل الاسواق الى التدهور المطّرد للبيئة ، والمعدّلات المرتفعة والمعجّلة للنموّ السكاني ، والمستويات المنخفضة جدا في التكنولوجيا ، والاسواق المحلية المحدودة بشكل غير عادي . وقد زاد من تفاقم هذه العوامل البيئية الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية .

وفي المنطقة الافريقية ، أدى ادراك هذه المشاكل وتفاقم الاحوال الاقتصادية المستمرة حتى مع وجود برامج محافِظة للتكيّف الهيكلي ، الى البحث عن اطار مفاهيمي بديل لتخفيف حدة مصاعبنا الاقتصادية . وقد انطوى هذا البحث على عملية مطوّلة من المشاورات والمناقشات والمراجعات أدت في نهاية المطاف الى أن يعتمد بالاجماع الاطار الافريقي البديل لبرامج التكيّف الهيكلي من جانب وزراء التخطيط والمال للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا في الاجتماعات المشتركة التي عقدت في أديس أبابا في شهر نيسان/ابريل الماضي .

وقد استرشد هذا الاطار البديل بخطة عمل لاغوس وبرنامج الاولويات الافريقية للانتعاش الاقتصادي ومن الدروس المستخلصة من استعراض برامج التكيّف الهيكلي الحالية ، وهو يهدف الى وضع اطار بديل ، يتركز على الانسان ، من أجل التكيّف مع التحوّل . وينبغي أن نلاحظ أن هذا الاطار الافريقي البديل لبرامج التكيّف الهيكلي هو في المقام الاول مجرّد اطار ، وليس برنامج عمل للتحول الاقتصادي ، وانه سيزداد ثراء دونما شك بالمزيد من الحوار والتطبيق والرصد .

وبطبيعة الحال ، بدأت بلدان كثيرة في افريقيا تفكّر فعلا ، حتى قبل استكمال هذا الاطار البديل ، في وضع استراتيجيات إنمائية ملائمة لعقد التسعينات . وشرعنا في بلدنا ، رغم العبء الثقيل الذي تنوء به مواردنا الشحيحة نتيجة للتدفق الضخم للاجئين الذين يقرب عددهم الآن من مليون لاجئ ، في اتخاذ عدد من التدابير التي ترمي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية . وتتراوح هذه التدابير بين وضع استراتيجية

وطنية مفصّلة للأغذية والتغذية والاستراتيجية التي وضعت مؤخرا جدا للاستعداد والوقاية من الكوارث ، والتي تستهدف في جملة أمور تحقيق قدرة فعالة على الانذار المبكر وتوفير مخزون احتياطي كاف من الأغذية . كما أننا نمضي قُدماً بتنفيذ سياسة سكانية وطنية لارساء عملية التنمية على أساس متين . ويجري كذلك تنفيذ برامج اقتصادية جديدة شتى . والهدف من المبادرات والتوجيهات السياسية الاقتصادية الجديدة هو تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات وتشجيع القطاع العام على تحسين ادارته وبالتالي زيادة مستوى فاعليته .

ونحن منخرطون الآن في وضع استراتيجية وطنية لحفظ البيئة ترمي الى الحدّ من التآكل السريع للغطاء الحرجي وما يترتب عليه من تدهور في خصوبة التربة . وعلاوة على ذلك ، جرت خلال العامين الماضيين تغييرات مؤسسية في التخطيط والهياكل الإدارية موجهة صوب تحقيق قدر أكبر من اللامركزية في صنع القرارات . وبهذه الوسائل نأمل في أن نضمن المراعاة التامة للتنوع الثقافي والايكولوجي الكبير لبلدنا في الخطط الاقليمية الملائمة .

وما من شك في أن هذا البحث عن استراتيجيات جديدة للتنمية يجري حاليا في معظم البلدان في افريقيا . ويشكل اعتماد اطار "التكيّف مع التحوّل" المحدّد في الاطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي خطوة أخرى صوب وضع برامج وطنية للتحوّل الاقتصادي خلال العقد القادم .

ومن الواضح أن البلدان النامية في حاجة الى أن تقوم من جانبها بكل ما هو ضروري وأن تبذل قصارى جهدها لازالة العقبات التي تعوق عملية تنميتها الاقتصادية . وفي التحليل النهائي ، يكون كل بلد مسؤولا فعلا عن عملية تنميته الخاصة . إلا أن الشئ الذي ينبغي ألا نعجز عن ادراكه هو أن البيئة الخارجية المؤاتية ضرورية لانطلاق امكانات البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، ستكون التنمية دائما ، حتى في أحسن الأحوال ، هدفا صعب التحقيق ما لم تتح للدول الفرصة لاحلال السلم داخل أراضيها وكذلك داخل منطقة كل منها .

وفي هذا الصدد ، يسعدني أن أنوّه هنا بأن الحالة في منطقتنا قد تحسنت بصورة ملموسة خلال العام الماضي أو نحو ذلك . ويدلّ تطبيع العلاقات بين بلدي والصومال عملا بالاتفاق المبرم في العام الماضي بين بلدينا على أننا نبذل قصارى جهدنا لتهيئة الظروف الضرورية لأن يسود السلم والاستقرار في منطقتنا . وقد واصلنا جهودنا كذلك لارساء أساس متين لعلاقات ودية وبنّاءة تستند الى الثقة المتبادلة بين بلدنا والسودان .

والواقع أن التزامنا بالسلم كان دائما دون تحفظ . وليس هناك ما هو أكثر دلالة على صدق ذلك من الخطوات الأساسية والحاسمة التي تواصل جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الشعبية اتخاذها في بلدنا . وسأكون مقصّراً في هذا الصدد لو لم أعرب عن تقديرنا للمجتمع الدولي الذي لم يبخل بالتشجيع وتقديم الدعم لجهودنا الرامية الى احلال السلم في منطقتنا وإزالة العقبات التي تعوق تنميتنا الاقتصادية .

وأصبح واضحا أن المسائل التي تتطلب التعاون الدولي قد بدأت تتكاثر . فهناك مشاكل البيئة التي إن لم تعالج معالجة ملائمة فانها يمكن أن تؤثر بشكل خطير على بقاء كوكبنا وسلامته . وهناك آفة الاتجار بالمخدرات وهي الآفة التي اتخذت أبعاداً خطيرة مما يجعلها تقتضي القيام بعمل دولي متضافر وعاجل . لذا ، فإن تحقيق الهدف الذي يرمي الى تعزيز دور الأمم المتحدة وإعلاء صوتها في الشؤون الدولية أمر ينبغي أن نوليه الأولوية القصوى . ونحن ، بوصفنا بلدا يرتبط بهذه المنظمة ارتباطا وثيقا منذ لحظة انشائها نشعر بالارتياح إذ نرى الأمم المتحدة وقد أصبحت أكثر فعالية في اضطلاعها بمسؤوليتها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين . ويحدونا أمل وطيد في أن تقوم هذه المنظمة بدورها بفعالية مماثلة في البحث عن حلول للمشاكل التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية .

وفي هذا الصدد ، يتطلع وفد بلدي الى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرّسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخصوصا لانعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، المقرر أن تعقد في شهر نيسان/ابريل من العام القادم . ونحن واثقون أن هذه الدورة الاستثنائية ستوفّر الزخم الضروري لازالة العقبات التي أدت الى توقف الحوار بين الشمال والجنوب .

وغنيّ عن البيان أنه مع ازدياد حجم المهام المسندة الى الامم المتحدة تزداد احتياجاتها من الموارد إذا أريد لها أن تكون قادرة على الاضطلاع الفعال بمسؤولياتها . لذا ينبغي مواصلة إيلاء المركز المالي لهذه المنظمة الاهتمام الذي يستحقه .

وختاما أودّ أن أؤكد من جديد التزام اثيوبيا المتواصل بالامم المتحدة وتصميمنا على المساهمة بنصيبنا في جميع الجهود التي ترمي الى اعطاء المنظمة صوتا حاسما في الشؤون الدولية .

السيد غورنيوفيتش (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، أرجو أن تقبلوا مني تهانئ وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

أن نقدر أعظم التقدير أنشطة الأمين العام ونشاطره الآراء التي أعرب عنها في تقريره عن أعمال المنظمة في أن

"... الأمم المتحدة في حاجة الى أن تثبت قدرتها على الاضطلاع بمهمة الحارس على أمن العالم" . (A/44/1 ، ص ١٤)

لقد خرجت الأمم المتحدة من الحرب العالمية الثانية ، التي شنتها الفاشية والعسكرية اللتان انتهزتا الفرقة التي كانت سائدة بين القوى المحبة للسلام والرد السلبي للأمم الأوروبية على المقترحات السوفياتية باتخاذ اجراء جماعي ضد المعتدي . وقد حمل شعبنا السلاح للدفاع عن أهداف ومبادئ العلاقات الدولية التي وردت بعد ذلك ، بمشاركتنا ، في ميثاق الأمم المتحدة . ولم يقاتل أعضاء الائتلاف المناهض لهتلر من أجل مصالحهم الوطنية فحسب ، ولكن أيضا من أجل تحقيق الحرية والاستقلال لكثير من الأمم المستعبدة . واننا نرحب بالبيانات التي ألقيت خلال المناقشة العامة بشأن حرمة حدود ما بعد الحرب في اوروبا* .

لقد وقعت تغييرات جوهرية في العالم الممثل في الأمم المتحدة . إن هذه التغييرات جذرية وعميقة جداً وهي تدل على نهاية الحرب الباردة وبزوغ عصر السلم والثقة المتبادلة ، ونبذ المهاترات الدعائية وبدء السعي من أجل عمل محدد على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف لحل المشاكل القائمة بالوسائل السياسية ، اعتمادا على مكانة وإمكانيات الأمم المتحدة .

ومن الواضح أن أهم سمة من سمات التغييرات المتعددة المظاهر هذه انها ليست قاصرة على المصالح الوطنية الضيقة للدول المنفردة . انها عالمية في نطاقها ولهذا

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد صلاح (غامبيا) .

تتطلب نهجا متعدد الأطراف . وهذه التغييرات ليست مشجعة فحسب ولكنها تتطلب أيضا فهما سليما لما تقود العالم اليه . وفي ظروف حرية الخيار وتعددية الآراء القائمة على التفكير السياسي الجديد ، تعني هذه التغييرات أيضا أننا يتعين علينا أن نؤكد مرة أخرى على الإجراءات المشتركة لتحقيق نزع الطابع العسكري واضفاء الطابع الديمقراطي والطابع الإنساني على الاتصالات الدولية واقامة سيادة القانون في العلاقات فيما بين الدول .

وطوال السنوات القليلة الماضية ، كان علينا جميعا أن نسلك طريقا صعبا . لقد ولّت الأيام التي كان فيها الناس يرون كل شيء أسودا وأبيض ؛ وعندما كان كل فرد يعتقد بأنه هو الوحيد الذي يسير على الطريق الصحيح ؛ وعندما كان ينظر الى الاشتراكية بوصفها عدوة وليست شريكة في الشؤون العالمية ؛ وعندما كان الشك والريبة يحلان محل التسامح المتبادل ورغبة الأمم الطبيعية في العيش في ظل السلم والصداقة بعضها مع بعض وعندما كان البعض يقدم مقترحات لتعزيز السلم وتنمية التعاون ، بينما كان آخرون يرفضونها ، دون محاولة تفهمها أيضا ؛ وعندما كانت القيم الإنسانية العالمية لا تؤخذ في الحسبان . انني لا أرغب في مواصلة استعراض الماضي التعيس ، الذي لا يزال من يتوقون الى استعادته ، ولكنني أود أن أوضح أننا في مناقشاتنا المفصلة ، التي كانت حادة في معظم الاحيان وقليلة الاحترام في بعض الاحيان ، نجحنا في نهاية المطاف في أن نستعيد ونشري عن طريق قرارات وتوصيات الأمم المتحدة معنى مفاهيم رئيسية مثل السلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، والتنمية الاقتصادية ، والتعاون ، وتصفية الاستعمار ، والعدالة الاجتماعية ، وحقوق الانسان وغيرها .

ولكن لا يزال أمامنا الكثير الذي ينبغي القيام به . فكل هذا ينبغي أن يرد في صكوك قانونية دولية إلزامية . وفي هذا السياق ، سيكون العقد المقبل ، الذي يعتبر نهاية القرن العشرين والألف الثانية ، حاسما فيما يتعلق بما إذا كانت الإنسانية ستنجح في التصدي للتحديات الجديدة وبما إذا كانت ستخرج منتصرة في الكفاح من أجل السلم والرخاء لجميع من على هذا الكوكب .

إننا ننشغل بمشاكل القضاء على تهديد الحرب وتحقيق نزع السلاح ، وحل الصراعات الاقليمية ، والقضاء على آخر معاقل الاستعمار ، وكفالة التنمية والتقدم الاجتماعي ، واحترام حقوق الانسان والحفاظ على التوازن الايكولوجي . ومما هو مُسلّم به على نحو متزايد أن هذه المشاكل تؤثر مباشرة على مستوى الأمن ونوعية حياة شعوب العالم .

وقد يبدو أن كل فرد يتفهم اليوم أن استخدام القوة العسكرية ، ولا سيما القوة النووية ، بكل آثارها المدمرة قد فات أوانه . ومن الواضح أيضا انه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة للصراعات الاقليمية عن طريق استخدام القوة العسكرية .

وقد أدّى المستوى الجديد من هذا الفهم الى انطلاقات فكرية هامة جعلت من الممكن إبرام وتنفيذ الاتفاق الأول من نوعه على الإزالة الفعلية لنسبة من الترسانات النووية مما يملكه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى . وجعلت من الممكن أيضا اجراء محادثات مضمونية بشأن خفض ٥٠ في المائة من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ويعتبر بدء محادثات فيينا بشأن تخفيضات القوات المسلحة والأسلحة في اوروبا معلما هاما في التاريخ المعاصر . ومما له أهميته في هذا السياق أن هذه الجهود تبذل في الإطار الإقليمي المتعدد الأطراف .

واليوم ، من المهم أن نجعل من هذه التطورات الإيجابية الحالية عملية لا رجعة فيها . ومن الضروري ليس فحسب الالتزام الصارم بالاتفاقات المبرمة أو اجراء المفاوضات بروح من حسن النية مع مراعاة مصالح جميع الأطراف ، ولكن أيضا ألا تتخذ خطوات بروح واتجاه يتناقضان مع تلك التطورات ، وألا نحاول التحايل على الاتفاقات الموجودة على ازالة الأسلحة بذريعة "التحديث" أو تكديس الأسلحة من مجموعات أخرى ، وألا نضع قيودا مصطنعة جديدة في الوقت الذي فيه تكون أطراف في أي اتفاق قد أزالت بالفعل العقبات التي كانت تعترض طريق تنفيذه .

وينبغي أن تتخذ الخطوات اللازمة لحل مشاكل أساسية ، وهي بالتحديد المفاهيم العسكرية الأساسية . إن فكرة الردع النووي ليست إلا جلطة دموية في شريان نزع السلاح

النووي . إن الرغبة في الاحتفاظ بالأسلحة النووية تشبه التخدير . والأسلحة النووية مثل المخدرات التي تعطي مجرد وهم بالسعادة بينما تدمر صحة الفرد ، لا تقدم إلا أمنا وهميا بينما هي في الحقيقة الواقعية تهدد بافناء العالم .

إن الثقة ، وإمكانية التنبؤ والاتفاق المتعدد الأطراف من جانب كل القوى النووية بشأن تدابير خفض خطر اندلاع الحرب النووية ، وخفض المخزون من الأسلحة النووية وازالتها التي يمكن التحقق منها يجب أن تحلّ محلّ سياسة الإرهاب النووي وما يسمى بالردع النووي . إن ما يحتاجه العالم ردع سياسي وقانوني لا ردع نووي .

وبصورة عامة ، توجد دلائل حقيقية على الوفاق المتبادل من جانب مجموعات مختلفة من الدول في ميدان نزع السلاح . وهذا يعتبر الى حد كبير نتيجة مباشرة للتفكير السياسي الجديد . وإننا نرحب بالاتفاقات السوفياتية والأمريكية المبرمة مؤخراً والمبادرات التي قدمها مؤخراً الاتحاد السوفياتي كما وردت في بيان ادوارد شفارنادزي ، عضو المكتب السياسي باللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي . وبينما لا تزال عدة خلافات قائمة ، يمكننا أن نرى تقدما صوب توافق آراء شامل بشأن قضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة أيضا .

وعند النظر في مشاكل نزع السلاح في الأمم المتحدة ، من الواضح أن من المفيد أن نركز على المجالات التي تمتلك فيها الأمم المتحدة ، بوصفها محفلا فريدا متعدد الأطراف ، القدرات العملية اللازمة . وقد يتضمن ذلك تدابير لمنع الحرب النووية . وبصفة خاصة ، من المستصوب أن نبدأ العمل بشأن التنفيذ العملي للمقترحات ، بما فيها مقترحات الأمين العام ، إنشاء مركز متعدد الأطراف لخفض الخطر العسكري والنووي ، وفي نهاية المطاف إنشاء نظام يتضمن مراكز اقليمية وانشاء خطوط ساخنة بين عواصم كل الدول النووية .

ولدى الامم المتحدة قدرة فريدة في مجال هام آخر أيضا وهو عدم انتشار الانواع الخطيرة من الاسلحة ، سواء كانت نووية أم كيميائية ، أو تكنولوجيا القذائف ، وكذلك في مجال حظر استحداث وإنتاج أنماط وشبكات جديدة من أسلحة التدمير الشامل .

ويجب أن يبدأ عما قريب العمل على المستوى المتعدد الاطراف بشأن المذاهب الدفاعية وهياكل القوات المسلحة المقابلة ، وكذلك بشأن مبدأ الكفاية المعقولة للدفاع . والوقت الآن مؤات بالفعل لذلك . فاليوم يوجد إقرار من جانب الجميع تقريبا بالحاجة الملحة الى هذه المذاهب والهياكل والمبادئ ، بل في الحقيقة اتخذ عدد من الدول الاشتراكية خطوات كبيرة في هذا الاتجاه . والآن من المهم أن نتفاوض بشأن فهم موحد لجوهرها ومعاييرها ومتغيراتها . ويمكن التفاوض في الجمعية العامة بشأن الاساليب الصحيحة للبدء بمثل هذا النقاش .

إن عمليات نزع السلاح الحالية والمقبلة ، بما في ذلك الجهود الهادفة الى منع مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وكذلك الحقائق الاقتصادية الصعبة ، جعلت ما كان يبدو مؤخرا مجرد مسألة نظرية - ألا وهي مسألة تحويل الصناعات العسكرية - مسألة عملية . وفي هذا الصدد ، من شأن المساعي الحميدة المتعددة الاطراف أن تكون مفيدة ، مثل إعداد وتقديم خطط التحويل الوطنية وغير ذلك من التدابير ذات الصلة المنصوص عليها في خطة العمل التي أقرها المؤتمر المعني بنزع السلاح والتنمية ، شرط أن يكون تبادل الخبرات والدراسات النظرية راميا الى زيادة الفوائد الى أقصى حد والتخفيض الى أدنى حد للتكاليف وحالات الإزعاج المترتبة على التحول من اقتصاد صناعة الأسلحة الى اقتصاد نزع السلاح .

وقد اكتسبت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية خبرات معينة في هذا الميدان . فمنذ فترة طويلة تقوم صناعاتنا الثقيلة ، بما فيها صناعاتنا الدفاعية ، بإنتاج سلع إستهلاكية بغية توليد إنتاج يعادل في قيمته المبالغ المدفوعة على شكل مرتبات وأجور .

وهكذا ان القوة العسكرية تكف تدريجيا عن كونها الضامن للامن في عالم متنوع ومتغير ومتكافل . ويحل محلها مفهوم قائم على اتباع نهج شامل إزاء مشاكل السلم

والامن الدوليين في جميع مجالات العلاقات فيما بين الدول . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تكون الامم المتحدة محورا لنظام يكفل للجميع الامن العالمي والمتكافئ . ومن أجل تحقيق هذا الهدف هناك حاجة الى نُهج جديدة لتحقيق السلم وصيانته . ان أكثر المبادئ إفادة في هذا الصدد واردة في الميثاق . وينبغي استخدامها بشكل كامل . ويلزم لتحقيق ذلك القيام بإصلاحات جذرية وأعمال جوهرية على المدى الطويل لتحسين الاجهزة الحالية التي إما أنها عاطلة عن العمل أو مصابة بالصدأ لقلة الاستعمال .

ان دور الامم المتحدة في حل الأزمات الاقليمية يتزايد . وقد حققت الامم المتحدة مؤخرا في هذا الميدان نجاحا كبيرا وتقدما ملموسا نحو توليد ثقة جديدة لدى الدول بقدرة الدبلوماسية المتعددة الأطراف ، الامر الذي برر بدوره الحديث عن إنبعاث الامم المتحدة . وعلى الرغم من أن الاهداف النهائية لم تتحقق بعد ، فبإمكان المرء في هذا الصدد أن يذكر أفغانستان ، وايران والعراق ، وناميبيا ؛ الجهود الخاصة بمشاكل الشرق الاوسط ، وجنوب شرقي آسيا ، وامريكا الوسطى ، وقبرص ، والصحراء الغربية ؛ وبداية الحوار ، الذي شرعت به جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، بشأن التسوية في شبه الجزيرة الكورية .

وينبغي زيادة تطوير دور الامم المتحدة في صيانة السلم في السنوات المقبلة . وينبغي لنا أن ننتقل من إطفاء النيران الى إكتشافها ومنعها . وبعبارة أخرى علينا أن نجمع المعلومات المتصلة بمناطق الصراع وأن نحللها ، وأن نوفد بعثات الى الميدان ، وأن نقيم مراكز للمراقبة ، وأن نعد التوصيات الى الأطراف في الصراع ، وأن نقوم ، حيثما يقتضي الأمر ، بعمليات لمنع الصراعات العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والانسانية وغيرها . وكل هذا يعني أنه يتعين علينا أن نجعل عمل مجلس الامن أكثر إنتاجية . ويجب عقد اجتماعات على المستوى الوزاري ، ويجب أن يكون الامين العام أكثر مواظبة على طرح الاسئلة . وبعبارة أخرى ، نحن نؤيد الانتقال من دبلوماسية الأزمات الى دبلوماسية الوقاية التي ستوضح للجميع أنه لا حاجة الى لمس النار لمعرفة أنها مؤلمة .

لقد آن الاوان لإقامة السيادة الفعلية للقانون في العلاقات الدولية . وهذا يعني التقيد غير المشروط بالميثاق والالتزامات المقطوعة بموجب صكوك قانونية أخرى . وعلاوة على ذلك ، ينبغي للمؤسسات القانونية المتعددة الاطراف ، وبصورة رئيسية محكمة العدل الدولية ، أن تبدأ العمل بكامل طاقتها ، ولتحقيق ذلك ينبغي لجميع الدول أن تتحمل بدورها إلتزاماتها إزاء قرارات هذه الهيئات . وفي هذا الصدد ، أود أن أبلغ الجمعية العامة أن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قبلت هذا العام الولاية الإجبارية والملزمة لمحكمة العدل الدولية فيما يتعلق بست اتفاقيات بشأن حقوق الإنسان وصادقت على البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المراعات المسلحة .

ان التطورات والاتجاهات الجديدة في الاقتصادات الوطنية والعالمية تبلورت بوضوح مؤخرا . وتجري حاليا تغييرات هيكلية رئيسية . وقد أخلى أسلوب القطب الآحادي مكانه لنظام المراكز الاقتصادية المتعدد الاقطاب . كما أن الإندماج الاكبر للدول الاشتراكية في الاقتصاد العالمي يؤدي الى تغيير الصورة . وان أعباء الديون المدمرة التي تتحملها البلدان النامية ، وعدم الاستقرار المزمن في أسعار المواد الخام ، وفقر الملايين ، كل ذلك يتطلب إهتمامنا البالغ . كما أن مسائل التخلف والهجرة تتحول من مشكلة مساعدة إنسانية الى شيء مختلف تماما : ان هذه المسائل تصبح صنفا من أصناف الامن العالمي . والمشكلات في حد ذاتها ليست جديدة ، ولكن حجمها يعطيها اليوم بعدا جديدا ، مما يتطلب ردا مختلفا اختلافا جوهريا . ويبدو أنه لم يعد من المقبول تحمل وضع يزداد فيه الاغنياء غنى على حساب الفقراء ، ويبقى فيه التمييز ؛ وحتى الإملاء مترسخين في العلاقات الاقتصادية الدولية . فقد أصبح هذا الوضع خطرا على الامن العالمي .

وأخيرا ، فان الفجوة بين التطورات الفعلية في الاقتصاد العالمي والتنظيم القانوني لهذا الاقتصاد تصبح أكثر وضوحا . لقد قيل ان الاقتصاد لا يخضع للقانون الدولي ، وهذا للأسف يمكن أن يحدث اذا عجزنا معا عن تخفيف شدة هذا الوضع القائم في هذا المجال .

(السيد غورنيوفيتش ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مهتمة بهذا العمل لاننا سننتقل بدءا من عام ١٩٩٠ الى بيئة اقتصادية جديدة قائمة على الادارة الذاتية والتمويل الذاتي ، بالاضافة الى تطوير صلاتنا التجارية والاقتصادية بالدول والشركات الاجنبية ، وتعميق هذه الصلات . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على أن جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أصبحت ، نتيجة لسنوات التعمير الاشتراكي دولة شديدة التقدم وذات زراعة متطورة توفر لشعبها المواد الحديثة وغيرها من المزايا .

لقد حدث ذلك بالرغم من أننا فقدنا أثناء الحرب العالمية الثانية أكثر من نصف ثروتنا الوطنية وربع تعداد سكاننا ، بالرغم من الاخطاء والإنحرافات في الماضي . وهذا كله يبين القدرة المتأصلة في النظام الاجتماعي الاشتراكي والتفاعل الاخوي فيما بين شعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ان إعادة الهيكلة وإضفاء الطابع الديمقراطي على جميع جوانب الحياة الاجتماعية الجاريين حاليا في بلادنا سيجعلان من الممكن الاستخدام الفعلي ، من أجل منفعة شعوبنا وأفرادنا ، للطاقة الهائلة المتأصلة في علاقات الانتاج الاشتراكية .

ان مشكلة الامن العالمي تتفاقم من جراء المخاطر البيئية الجديدة : تلوث الجو والمياه وأثر الدفيئة واستنزاف طبقة الاوزون وإزالة الاحراج والتصحر . واليوم يتطلب كل هذا استعراضا عاجلا للعديد من الآراء التقليدية في التوازن بين مصالح الدول المنفردة ومصالح مجتمع الامم . وما نحتاج اليه هو البحث الدولي المتعدد الاطراف لتلك المشاكل . ويبدو أن الحل لابد من البحث عنه في إطار انتاج وتكنولوجيات توفر الطاقة وتوفر الموارد ونظيفة بيئيا ولا تولد أي نفايات ، وفي التحول الى الموارد المتجددة . وفي هذا الصدد ، من الامور التي لا غنى عنها حشد جهودنا المتعددة الاطراف . والمؤتمر المقبل المعني بالبيئة يوفر لنا فرصة طيبة للقيام بذلك .

بالنسبة لجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، سمتها المحددة لمسائل البيئة ، بسبب الحاجة الى عمليات التطهير بعد حادث محطة الطاقة النووية في تشرنوبل . فبعد الكارثة مباشرة كان علينا أن نعيد توطين حوالي ٢٥ ألف شخص من المنطقة الملوثة في أجزاء أخرى من الجمهورية وأن نبني لهم ١٠ آلاف شقة سكنية ببنيتها الضرورية . واليوم ان الاراضي الملوثة بمستويات مختلفة من المواد المشعة تزيد عن ١٨ في المائة من جميع الاراضي الصالحة للزراعة . والتكاليف والخسائر الناجمة عن تحديد مناطق "محظورة" وعن إعادة التوطين قد وصلت بالفعل الى ما يقرب من بليوني روبل . ونخطط لإخلاء المزيد من السكان المحليين من المناطق الملوثة . ويجري الآن وضع برنامج شامل كلفته ١٦ بليون روبل في جمهوريتنا للأعوام من ١٩٩٠ الى

١٩٩٥ ، من أجل تخفيف آثار الحادث وتهيئة الظروف المعيشية الآمنة في المناطق المتضررة . ان جهودنا الرامية الى تحقيق هذه الغاية تدعمها المساعدة الكبيرة التي نتلقاها من الشعوب الشقيقة الأخرى في الاتحاد السوفياتي . ان عددا من المنظمات العامة في جمهوريتنا قد ناشدت أبناء وطننا وكل الشعوب الحسنة النية في الخارج تقديم المساعدة . ان ترجمة نص هذا النداء مرفقة بنص بياني الذي وزع على الاعضاء .

نحن نؤيد جهود الامم المتحدة الرامية الى حماية البيئة ، كما نؤيد الاقتراح بإنشاء مركز لتقديم المساعدة البيئية العاجلة ووضع برنامج للامم المتحدة لتخفيف الكوارث الطبيعية ومنع وقوع الحوادث الصناعية أي ، التعاون الدولي في ذلك المجال ، والاستفادة ، ضمن جملة أمور أخرى ، من توابع الرصد البيئي . ونرى أن برنامج الامم المتحدة البيئي ينبغي أن يشارك في هذا الجهد مشاركة فعالة .

يجب علينا جميعا أن نولي أعلى الأولويات لتحليل المشاكل والظواهر الناشئة في العالم اليوم - أي يجب علينا ان نسلم بالطابع الجوهري لتلك التغيرات ونتعرف على المشاكل العالمية الجديدة ، ونحدد المجالات الجديدة للعمل معا وللتوصل الى إتفاق بشأن الطرق المفضية الى تحقيق التكييفات اللازمة بصورة ملحة في إجراءاتنا العملية .

وإذ نأخذ في اعتبارنا الاختلافات في الرأي القائمة بشأن بعض العمليات الشاملة ، فاننا نعتقد أنه ليس من الضروري بتاتا أن نعتمد على الفور رأيا واحدا توافقيا في المستقبل بغية إدراك أنه سيكون من الحكمة في نهاية المطاف الإعداد للتغير الوشيك سلفا .

ومن الواضح أن الامم المتحدة ذاتها يجب أن تتغير استجابة للتحديات والصعوبات الجديدة . فهي لا يمكن أن تبقى مجرد مكان لإبداع الافكار غير المحققة . بل يتعين عليها أن تصبح بدلا من ذلك مولدا لافكار جديدة ورائدا في طريق التغيير . ومن المهم بصفة خاصة الآن لهيئات منظومة الامم المتحدة أن تؤدي مهمتها بوصفها مركزا فكريا جماعيا حقيقيا لتنسيق أعمال الدول .

لقد أسهم الرئيس غورباتشوف إسهاما ملموسا في الفهم الأفضل للدور الجديد للأمم المتحدة في بيانه أمام الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، إذ طرح أساسا منطقيا فلسفيا للأهمية المتصاعدة لتدويل الجهود التي تبذلها الدول لكفالة مستقبلها المشترك في هذا المنزل العالمي ، بغض النظر عن سماتها وايديولوجياتها وأنظمتها الاجتماعية الاقتصادية الخاصة .

ولقد أثبتت الأمم المتحدة بالفعل قدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة . وفي الحالة الراهنة من المهم عدم تجزئة الموارد السياسية والفكرية والمالية للأمم المتحدة ، بل تركيزها على مجالات المشاكل الرئيسية ، وبخاصة المشاكل التي تستطيع هذه المنظمة العالمية أن تفيدنا فيها بخبرتها وقدرتها على صياغة المهام العالمية وتحقيق توافق الآراء على أساس توازن المصالح والواقعية ، حتى تتم هذه المهام لصالح الأمن والتعاون العالميين .

وفي نفس الوقت ، يجب علينا جميعا أن نسير في مسار التقيد الصارم بالقرارات الملزمة التي اتخذها مجلس الأمن وأن نأخذ في اعتبارنا ، في سياساتنا العملية ، التوصيات التي تم التوصل اليها بتوافق الآراء ، في الوقت الذي نسعى فيه باستمرار الى توسيع نطاقها . كما يبدو ان الأوان قد آن للتفكير في حسم الحالة عندما يعرقل وفد أو وفدان الاتفاق العام . وفي هذا السياق ، يمكن اتخاذ بعض الخطوات الهامة الأخرى ، مثل التدابير العملية التي تسمح للأمم المتحدة بأن تقوم بعمل وقائي ، وإنشاء نظام للإنذار المبكر بحدوث الأزمات وتخويل المنظمة بسلطات للتحقق من الالتزام بالاتفاقات المتعددة الأطراف وتعزيز فعالية الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة ، بما في ذلك الأمانة العامة .

ويمكن خدمة الدور الجديد للأمم المتدة على أفضل وجه لو أزلنا الازدواجية في العمل وشجعنا تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في إنجاز المهام العالمية الاقتصادية والعلمية التكنولوجية والاجتماعية . كما يبدو من المفيد تطوير الية لتفاعل الأمم المتحدة مع الهيئات الحكومية الدولية الاقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تتناول المشاكل ذات البعد العالمي ، وكذلك مع المنظمات الوطنية العامة .

(السيد غورنيوفيتش ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان رابطة الأمم المتحدة التي أنشئت في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تعتزم أن تشارك مشاركة فعالة في جهود المجتمع العالمي لترجمة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الى حقائق واقعية .

ونحن إذ نولي أهمية قصوى للأنشطة داخل إطار عمل الأمم المتحدة ولزيادة تطوير الحملة العالمية من أجل نزع السلاح ، فاننا نعتزم أن نقدم مساهمة طوعية منتظمة لهذا الصندوق .

لقد أوشكت المناقشة العامة على الإنتهاء والوثائق التي اعتمدت في المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز تدل على أن جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة تقريبا تسلم بالحاجة الى نُهج جديدة إزاء حل مشاكل البشرية . ونحن على إقتناع بأن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في تشجيع هذه الرؤيا . ووفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد لتقديم إسهامه في مناقشة بنود جدول الاعمال ذات الصلة بالموضوع حتى يمكن في هذه الدورة بالذات أن نحقق نتائج طيبة تتماشى مع متطلبات عصرنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠